



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"



السجل التاريخي لمعيّار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 18

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
33	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
35	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
37	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
76g	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
76z	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
	الهدف
7-1	النطاق
11-8	تعريفات
26-12	التقرير حسب القطاعات
16-14	هيكل التقرير
22-17	القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية
23	التصنيفات المتعددة للقطاعات
26-24	هياكل التقرير غير المناسبة
42-27	تعريفات إيراد القطاع ومصرفاته وأصوله والتزاماته وسياساته المحاسبية
32-28	نسب البنود للقطاعات
42-33	أصول والتزامات وإيرادات ومصرفات القطاع
46-43	السياسات المحاسبية للقطاع
48-47	الأصول المشتركة
50-49	القطاعات المحددة الجديدة
75-51	الإفصاح
66-65	معلومات إضافية حول القطاع
73-67	أمور أخرى يفصح عنها
75-74	الأهداف التشغيلية للقطاعات
77-76	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* في الفقرات 1-77. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 18 في سياق هدفه، *وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام*. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 18 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 18 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 18 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023*، وأُقيي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير عن المعلومات المالية حسب القطاعات. يؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات إلى:

أ. مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم الأداء الماضي للجهة بشكل أفضل، وتحديد الموارد المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للجهة؛ و

ب. تعزيز شفافية التقارير المالية وتمكين الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة.

النطاق

1. يجب على الجهة التي تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في عرض المعلومات القطاعية.
2. [حذفت].
3. [حذفت].
4. يجب أن يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة المعدة والتي تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.
5. كما ورد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، تتضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
6. في حال عرض كل من القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة اقتصادية أخرى، والقوائم المالية المنفصلة للجهة الأم سوياً، تعرض المعلومات القطاعية على أساس القوائم المالية الموحدة فقط.
7. في بعض الدول، تُعد القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة اقتصادية أخرى والقوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة، وتُعرض معاً في تقرير واحد. في هذه الحالة يلزم أن يعرض التقرير الذي يحتوي على القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة مسيطرة أخرى، معلومات قطاعية للقوائم المالية الموحدة فقط.

تعريفات

8. [حذفت].
9. في هذا المعيار، يستخدم المصطلح الآتي بالمعنى قرينه:
- القطاع** هو نشاط للجهة قابل للتمييز أو مجموعة من أنشطة الجهة القابلة للتمييز يكون من المناسب تقديم معلومات مالية عنه/ عنها بشكل منفصل لغرض (أ) تقييم الأداء الماضي للجهة في تحقيق أهدافها، و (ب) واتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل.
- تُستخدم في هذا المعيار، المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
10. تسيطر الحكومة والوكالات التابعة لها على موارد عامة مهمة، وتعمل على تقديم تشكيلة

واسعة من السلع والخدمات للمواطنين في مناطق جغرافية مختلفة وفي مناطق ذات خصائص اقتصادية اجتماعية متفاوتة. يتوقع من هذه الجهات، وأحياناً يطلب منها بشكل رسمي، أن تستخدم تلك الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الجهة. تقدم القوائم المالية الموحدة على مستوى الجهة بأكملها نظرة عامة عن (أ) الأصول المسيطر عليها والالتزامات التي تتحملها الجهة المعدة للقوائم المالية و(ب) تكلفة الخدمات المقدمة و(ج) الإيراد الضريبي ومخصصات الموازنة واستردادات التكلفة المولدة لتمويل مخصص لتلك الخدمات. مع ذلك، فإن هذه المعلومات المجمعة لا تقدم معلومات حول الأهداف التشغيلية المحددة والأنشطة الرئيسية للجهة المعدة للقوائم المالية والموارد والتكاليف المخصصة لتلك الأهداف والأنشطة.

11. في معظم الحالات، تكون أنشطة الجهة واسعة النطاق، وتشمل سلسلة واسعة من المناطق الجغرافية المختلفة، أو المناطق ذات الخصائص الاقتصادية الاجتماعية المختلفة، إلى درجة يصبح فيها من الضروري عرض المعلومات المالية وغير المالية المفصلة حول قطاعات معينة من الجهة، وذلك لتقديم معلومات ملائمة لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات.

التقرير حسب القطاعات

12. يجب على كل جهة تحديد قطاعاتها المنفصلة بما يتوافق مع متطلبات الفقرة 9 من هذا المعيار، ويجب أن تعرض معلومات حول تلك القطاعات كما هو مطلوب في الفقرات 51-75 من هذا المعيار.

13. بموجب هذا المعيار، تحدد جهات القطاع العام - كقطاعات منفصلة - كل نشاط أو مجموعة أنشطة قابلة للتمييز يجب عرض المعلومات المالية المتعلقة بها بغرض (أ) تقويم الأداء الماضي للجهة ومدى تحقيقها لأهدافها و(ب) اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد من قبل الجهة. بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرات 51-75 من هذا المعيار، تشجع الجهات على الإفصاح عن معلومات إضافية حول القطاعات التي قدمت عنها تقارير كما هو محدد في هذا المعيار أو التي تعد ضرورية لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات.

هيكل التقرير

14. في معظم الحالات، تعكس التصنيفات الرئيسية للأنشطة المحددة في وثائق الموازنة القطاعات التي تُعرض معلومات تتعلق بها إلى الهيئة الحاكمة¹ والمسؤول الأول في الإدارة العليا في الجهة. في معظم الحالات، تعكس القطاعات التي تم التقرير عنها للهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا أيضاً القطاعات التي عُرضت في القوائم المالية. يرجع ذلك إلى أن الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا سيطلبان معلومات حول القطاعات ليتمكنوا من (أ) أداء مسؤولياتهما الإدارية وتقويم أداء الجهة في تحقيق أهدافها و(ب) اتخاذ القرارات حول تخصيص الجهة للموارد في المستقبل.

15. يتطلب تحديد الأنشطة التي يجب أن تجمع كقطاعات منفصلة والتي تعرض في القوائم المالية لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات ممارسة الحكم. عند اتخاذ هذا الحكم، يجب على معدي القوائم المالية الأخذ في الاعتبار كل من الأمور التالية:

¹ يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

- أ. الهدف من عرض المعلومات المالية حسب القطاع كما هو محدد في الفقرة 9 أعلاه؛
ب. توقعات أفراد المجتمع وممثلهم المنتخبين أو المعينين بشأن الأنشطة الرئيسية للجهة؛
ج. الخصائص النوعية للتقارير المالية كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام؛ و
د. ما إذا كان هيكل قطاعات معين يعكس الأساس الذي يركز عليه الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لطلب المعلومات المالية ليتمكن من تقويم الأداء الماضي للجهة في تحقيق أهدافها ولاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد لتحقيق أهداف الجهة في المستقبل.
16. على مستوى الحكومة ككل، غالبًا ما تجمع المعلومات المالية وتعرض بأسلوب يعكس، على سبيل المثال:
- أ. التصنيفات الاقتصادية الرئيسية للأنشطة التي قامت بها الحكومة العامة، مثل الصحة والتعليم والدفاع والخدمات الاجتماعية (قد تعكس هذه التصنيفات الوظيفية للحكومة وفقًا لإحصاءات مالية الحكومة (GFS))، والأنشطة التجارية الرئيسية التي تتولاها جهات القطاع العام التجارية، مثل محطات الكهرباء والبنوك وجهات التأمين؛ أو
ب. مسؤوليات الحقائق الوزارية لكل من الوزراء أو أعضاء الحكومة التنفيذية. تعكس هذه المسؤوليات غالبًا، وليس دائمًا، التصنيفات الاقتصادية في البند (أ) أعلاه-وقد تنشأ اختلافات إذ قد تجمع مسؤوليات الحقبة الوزارية أكثر من تصنيف واحد من التصنيفات الاقتصادية أو تشترك مع تلك التصنيفات.

القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية

17. غالبًا ما يشار إلى أنواع القطاعات المعروضة على الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لجهة معينة على أنها قطاعات خدمية أو قطاعات جغرافية. تستخدم هذه المصطلحات في هذا المعيار حسب المعاني التالية:
- أ. يشير قطاع الخدمة إلى مكون قابل للتمييز من مكونات جهة تعمل على توفير مخرجات ذات صلة أو تحقيق أهداف تشغيلية معينة تكون متسقة مع المهمة الكلية لكل جهة؛
ب. القطاع الجغرافي هو مكون قابل للتمييز من مكونات جهة تعمل على توفير مخرجات أو تحقيق أهداف تشغيلية معينة ضمن منطقة جغرافية معينة.
18. تدار الوزارات والجهات الحكومية عادة على أساس خطوط الخدمات، لأن هذا الأمر يعكس طريقة (أ) تحديد المخرجات الرئيسية و(ب) متابعة إنجازاتها و(ج) تحديد حاجاتها من الموارد ووضع الموازنة لها. ومن الأمثلة على جهة تعد تقاريرها الداخلية على أساس خطوط خدماتها أو قطاعاتها الخدمية وزارة تعليم يعكس هيكلها التنظيمي ونظام التقارير الداخلية بها أنشطة ومخرجات تعليمية لمراحل التعليم الأساسي، والإعدادي، والثانوي كقطاعات منفصلة. يمكن تبني هذا الأساس لتصنيف القطاعات داخليًا لاختلاف المهارات والمرافق اللازمة لتقديم المخرجات والنتائج المرجوة لكل من هذه الأنشطة التعليمية العامة. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن القرارات المالية الرئيسية التي تواجهها الإدارة تحديد الموارد التي ستخصص على كل من هذه المخرجات أو الأنشطة. في هذه الحالات، من المحتمل أن إعداد التقارير الخارجية على أساس القطاعات الخدمية سيلبي أيضًا متطلبات هذا المعيار.

19. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت المخرجات (السلع والخدمات) ترتبط ببعضها البعض، ومن ثم يجب جمعها كقطاعات لأغراض تقديم التقارير المالية:
- أ. الأهداف التشغيلية الأساسية للجهة والسلع والخدمات والأنشطة التي تتعلق بتحقيق كل من تلك الأهداف، وما إذا كانت الموارد موزعة وخصت في الموازنة على أساس مجموعات سلع وخدمات؛ و
 - ب. طبيعة السلع أو الخدمات المقدمة أو الأنشطة المنفذة؛
 - ج. طبيعة عملية الإنتاج و/ أو تقديم الخدمات وعملية التوزيع أو آليتها؛ و
 - د. نوع العميل أو مستهلك السلع أو الخدمات؛ و
 - هـ. إذا كان هذا يعكس الطريقة التي تدار بها الجهة وطريقة عرض المعلومات المالية على الإدارة العليا والهيئة الحاكمة؛ و
 - و. في حالة انطباق ذلك، طبيعة البيئة التنظيمية (مثلاً وزارة أو سلطة تشريعية²) أو القطاع الحكومي (مثلاً قطاع مالي أو مرافق عامة أو حكومة عامة).
20. يجوز أن تُنظَّم الجهة، وتقدم تقاريرها داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا، على أساس إقليمي – سواء ضمن أو عبر الحدود الوطنية أو حدود الولايات أو الحدود المحلية أو حدود اختصاص أخرى. في مثل هذه الحالات، يعكس نظام التقارير الداخلية هيكل قطاعات جغرافية.
21. يجوز تبني هيكل قطاعات جغرافي عندما يكون، على سبيل المثال، الهيكل التنظيمي ونظام التقارير الداخلية لوزارة تعليم مبنياً على أساس المخرجات التعليمية الإقليمية، وذلك لأن تقويمات الأداء الرئيسة وقرارات تخصيص الموارد التي تقوم بها الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا تُحدد بالرجوع إلى الإنجازات والاحتياجات الإقليمية. يجوز تبني هذا الهيكل للحفاظ على الاستقلالية الإقليمية للاحتياجات التعليمية وتقديم خدمات التعليم، أو لأن الأوضاع التشغيلية أو الأهداف التعليمية تختلف بشكل جوهري من إقليم إلى آخر. يجوز أيضاً تبني هذا الهيكل لأن الإدارة تعتقد بأن الهيكل التنظيمي المبني على أساس التوزيع الإقليمي للمسؤولية يخدم أهداف الإدارة التعليمية بشكل أفضل. في هذه الحالات، تتخذ قرارات تخصيص الموارد أولياً، ومن ثم تتابع من قبل الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا على أساس إقليمي. بعد ذلك تتخذ قرارات تفصيلية حول تخصيص الموارد على أنشطة وظيفية معينة ضمن إقليم جغرافي من قبل الإدارة الإقليمية، وذلك بما يتسق مع الاحتياجات التعليمية في تلك المنطقة. في هذه الحالات، من المحتمل أن تلبى المعلومات المعروضة حسب القطاعات الجغرافية في القوائم المالية متطلبات هذا المعيار أيضاً.
22. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يجب عرض المعلومات المالية على أساس جغرافي ما يلي:
- أ. التشابه في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الأقاليم؛ و
 - ب. العلاقات بين الأهداف الرئيسة للجهة والأقاليم المختلفة؛ و
 - ج. ما إذا كانت خصائص تقديم الخدمات والأوضاع التشغيلية تختلف باختلاف الأقاليم؛ و

² إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

- د. ما إذا كان هذا يعكس الطريقة التي تدار بها الجهة وتعرض المعلومات المالية على المديرين الرئيسيين والهيئة الحاكمة؛ و
- هـ. الاحتياجات أو المهارات أو المخاطر الخاصة التي ترتبط بالعمليات المنفذة في منطقة معينة.

التصنيفات المتعددة للقطاعات

23. في بعض الحالات، قد تقدم الجهة تقاريرها إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا حول إيرادات القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته على أساس أكثر من هيكل قطاعات واحد، مثلاً على أساس كلا القطاعين الخدمي والجغرافي. غالباً ما يوفر تقديم التقارير على أساس القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية في القوائم المالية الخارجية معلومات مفيدة إذا كان تحقيق أهداف الجهة يتأثر بشكل كبير بالمنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها، وأيضاً بالمناطق الجغرافية التي تقدم فيها هذه السلع والخدمات. على نحو مشابه، على مستوى الحكومة ككل، قد تطبق الحكومة أساساً للإفصاح (أ) يعكس إفصاحات الحكومة العامة وقطاع التمويل العام والقطاع التجاري و(ب) يلحق بتحليل قطاع الحكومة العامة، على سبيل المثال، إفصاحات قطاعية للغرض الرئيس أو فئات فرعية وظيفية. في هذه الحالات، يمكن التقرير حول القطاعات بشكل منفصل أو بشكل مصفوفة. كما يجوز تبني هيكل تقارير قطاعية أساسية وثانوية بحيث توفر إفصاحات محدودة عن القطاعات الثانوية.

هياكل التقرير غير المناسبة

24. كما ذكر أعلاه، ففي معظم الحالات تعكس القطاعات التي تعد تقارير المعلومات عنها داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا في الجهة لأغراض تقويم الأداء الماضي للجهة واتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل، تلك القطاعات المحددة في وثائق الموازنة، ويتم أيضاً تبنيها لأغراض التقارير الخارجية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. مع ذلك، في بعض الحالات يجوز هيكل التقرير الداخلي عن الجهة والمقدم للهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا بحيث تجمع وتعرض على أساس يميز الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات المتعلقة بالأنشطة التي تعتمد على الموازنة عن الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات المتعلقة بالأنشطة التجارية، أو يميز الجهات التي تعتمد على الموازنة عن جهات القطاع العام التجارية. من غير المحتمل أن يتوافق عرض المعلومات القطاعية في القوائم المالية على أساس هذه القطاعات فقط مع الأهداف المحددة لهذا المعيار. ذلك لأنه من غير المحتمل أن تقدم هذه القطاعات معلومات ملائمة للمستخدمين، على سبيل المثال، حول أداء الجهة في تحقيق أهدافها التشغيلية الرئيسية. ويتضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 22، الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة متطلبات للحكومة التي تختار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة كما هو محدد في الأسس الإحصائية للتقرير.

25. في بعض الحالات، قد لا تعرض المعلومات المالية المفصلة المعروضة على الهيئة الحاكمة أو المسؤول الأول في الإدارة العليا معلومات عن المصروفات والإيرادات والأصول والالتزامات حسب القطاع الخدمي والقطاع الجغرافي أو بالرجوع إلى أنشطة أخرى. قد تعد مثل هذه التقارير بحيث تعكس النفقات فقط حسب طبيعتها (مثل الأجور والإيجار والمؤن والاستحواذ الرأسمالي) على أساس بند مستقل متسق مع اعتمادات الموازنة أو غيرها من

نماذج تفويض التمويل أو النفقة المنطبقة على الجهة. قد يحدث هذا حين يكون الغرض من تقديم التقارير المالية إلى الهيئة الحاكمة والإدارة العليا هو أن تقدم دليلاً على الالتزام بتفويضات الإنفاق بدلاً من أن يكون الغرض هو (أ) تقويم الأداء الماضي لأنشطة الجهة الرئيسية في تحقيق الأهداف المرجوة منها و(ب) اتخاذ قرارات تتعلق بتخصيص الموارد في المستقبل. حين يكون التقرير الداخلي إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا مهيكلًا لعرض معلومات حول الالتزام فقط، فإن التقرير الخارجي على الأساس نفسه الذي يتم به التقرير الداخلي إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لن يفي بمتطلبات هذا المعيار.

26. عندما لا يعكس هيكل التقرير الداخلي في الجهة متطلبات هذا المعيار، ستحتاج الجهة لأغراض التقرير الخارجي إلى تحديد القطاعات التي تستوفي تعريف القطاع الذي ورد في الفقرة 9 والإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 51-75.

تعريفات إيراد القطاع ومصرفاته وأصوله والتزاماته وسياساته المحاسبية

27. تستخدم المصطلحات الإضافية التالية في هذا المعيار وفق المعاني المحددة قرين كل منها:

السياسات المحاسبية للقطاع هي السياسات المحاسبية المتبناة لإعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة الموحدة أو الجهة الموحدة بالإضافة إلى تلك السياسات المحاسبية التي تتعلق على وجه الخصوص بالتقارير القطاعية.

أصول القطاع هي تلك الأصول التشغيلية التي يوظفها القطاع في أنشطته التشغيلية، والتي تنسب مباشرة إلى القطاع أو تُخصّص للقطاع وفق أساس معقول.

وإذا تضمن إيراد القطاع إيراد فائدة أو أرباح أسهم فإن أصول هذا القطاع تشمل ما يتعلق بها من مستحقات أو قروض أو استثمارات أو غيرها من الأصول المولدة للإيراد.

ولا تتضمن أصول القطاع أصول ضريبة الدخل أو أصول معادلات ضريبة الدخل التي تُثبت وفقًا لمعايير المحاسبة التي تتناول واجبات دفع ضريبة الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل.

وتتضمن أصول القطاع الاستثمارات التي تكون المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية فقط إذا كان صافي الفائض (العجز) من تلك الاستثمارات يُضمّن في إيراد القطاع.

وتُحدّد قيمة أصول القطاع بعد خصم مخصصات التقييم ذات العلاقة التي تُعرض في قائمة المركز المالي للجهة من خلال مقاصتها بشكل مباشر من الأصول ذات العلاقة.

مصرفو القطاع هو المصروف الناتج عن الأنشطة التشغيلية لقطاع ما وينسب مباشرة لذلك القطاع، والجزء ذو العلاقة من المصروف الذي يمكن تخصيصه وفق أساس معقول للقطاع، بما في ذلك المصروفات المتعلقة بتخصيص السلع والخدمات إلى عملاء خارجيين والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع قطاعات أخرى من نفس الجهة. ولا يشمل مصرفو القطاع:

- الفائدة، بما في ذلك الفائدة المتكبّدة على السلف أو القروض من قطاعات أخرى، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ أو
- الخسائر من بيع الاستثمارات أو الخسائر من تسوية الديون، ما لم تكن عمليات القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ أو

- ج. حصة الجهة في صافي عجز أو خسائر الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية؛ أو
- د. مصروف ضريبة الدخل أو المصروف المعادل لضريبة الدخل، الذي يُثبت وفقاً لمعايير المحاسبة التي تتناول واجبات دفع ضريبة الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل؛ أو
- هـ. المصروفات الإدارية العامة ومصروفات المركز الرئيس والمصروفات الأخرى التي تنشأ على مستوى الجهة وتتعلق بالجهة بأكملها. مع ذلك، يتم تكبد التكاليف في بعض الأحيان على مستوى الجهة نيابة عن قطاع معين. تعتبر مثل هذه التكاليف مصروفات القطاع إذا كانت تنسب إلى الأنشطة التشغيلية للقطاع وكان من الممكن أن تنسب مباشرة إلى القطاع أو تخصيصها له وفق أساس معقول.

وفيما يخص أعمال القطاع التي تكون ذات طبيعة مالية بشكل رئيس، يجوز عرض إيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة على أنها بند واحد بالمبلغ الصافي لأغراض تقديم المعلومات القطاعية وذلك فقط في حال كانت تلك البنود تُعرض على أنها بند واحد بالمبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة.

التزامات القطاع هي التزامات تشغيلية تنتج من الأنشطة التشغيلية للقطاع والتي يمكن أن تنسب بشكل مباشر للقطاع أو يمكن تخصيصها للقطاع وفق أساس معقول.

إذا تضمنت مصروفات القطاع مصروفات الفائدة فإن التزامات القطاع تشمل التزامات الفائدة ذات الصلة.

ولا تشمل التزامات القطاع التزامات ضريبة الدخل أو الالتزامات التي تعادل ضريبة الدخل التي تُثبت وفقاً لمعايير المحاسبة التي تتناول واجبات دفع ضريبة الدخل أو معادلات ضريبة الدخل.

إيراد القطاع هو الإيراد المعروض في قائمة الأداء المالي للجهة والذي ينسب مباشرة لقطاع ما، والجزء ذو العلاقة من إيرادات الجهة الذي يمكن تخصيصه وفق أساس معقول لقطاع ما، سواء كان هذا الإيراد من اعتمادات مالية، أو المنح، أو التحويلات، أو الغرامات، أو الرسوم، أو عمليات البيع إلى عملاء خارجيين أو من معاملات مع قطاعات أخرى داخل الجهة ذاتها. لا يتضمن إيرادات القطاع:

- أ. إيرادات الفائدة أو توزيع الأرباح بما في ذلك الفائدة المكتسبة على السلف أو القروض لقطاعات أخرى، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ و
- ب. المكاسب من بيع الاستثمارات أو من تسوية الديون، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس.

يتضمن إيرادات القطاع حصة الجهة في صافي فائض (عجز) الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التي تكون المحاسبة عنها وفق طريقة حقوق الملكية، فقط إذا كانت تلك البنود مضمنة في الإيرادات الموحدة أو مجموع إيرادات الجهة.

نسب البنود للقطاعات

28. تشمل تعريفات إيرادات القطاع، ومصروفات القطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع مبالغ تلك البنود التي تنسب مباشرة لقطاع ما ومبالغ البنود التي يمكن تخصيصها لقطاع ما على أساس معقول.

29. تنظر الجهة إلى نظام التقارير المالية الداخلية بها على أنها نقطة بداية لتحديد تلك البنود التي

يمكن أن تنسب مباشرة أو تخصص بشكل معقول للقطاعات. أي أنه حين تُبنى القطاعات المستخدمة لأغراض التقارير الداخلية، أو أنها تشكل أساساً للقطاعات المتبناة لأغراض للقوائم المالية ذات الغرض العام، فإنه يفترض أن المبالغ التي حددت للقطاعات لأغراض التقارير المالية الداخلية تنسب مباشرة أو تخصص بشكل معقول للقطاعات لغرض قياس إيرادات تلك القطاعات، ومصروفاتها، وأصولها، والتزاماتها.

30. في بعض الحالات، قد يخصص إيراد أو مصروف أو أصل أو التزام للقطاعات لأغراض التقارير المالية الداخلية على أساس تفهمه إدارة الجهة، إلا أنه من الممكن اعتباره غير موضوعي أو جزافياً أو من الصعب فهمه بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية. لا يشكل مثل هذا التخصيص أساساً معقولاً بموجب تعريفات إيراد القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته في هذا المعيار. بالعكس قد تختار جهة معينة عدم تخصيص أحد بنود الإيراد أو المصروف أو الأصل أو الالتزام لأغراض إعداد التقارير المالية الداخلية على الرغم من وجود أساس معقول لإجراء ذلك. يُخصّص مثل هذا البند بموجب تعريفات إيراد القطاع، ومصروف القطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع في هذا المعيار.

31. يمكن لجهات القطاع العام أن تحدد بشكل عام (أ) تكاليف تقديم مجموعات معينة من السلع والخدمات أو تكاليف تنفيذ أنشطة معينة و(ب) الأصول اللازمة للقيام بتلك الأنشطة. تعد هذه المعلومات ضرورية لأغراض التخطيط والرقابة. مع ذلك، في حالات عديدة تُموّل عمليات الجهات الحكومية وجهات القطاع العام الأخرى من اعتمادات مالية "مجمعة"، أو اعتمادات مالية "على أساس الفئات" والتي تعكس طبيعة الفئات الرئيسة للمصروفات والنفقات. قد لا تكون هذه الاعتمادات المالية "المجمعة" أو الاعتمادات المالية "على أساس الفئات" متعلقة بخطوط خدمات أو أنشطة وظيفية أو أقاليم جغرافية محددة. في بعض الحالات، قد لا يكون ممكناً أن ينسب الإيراد مباشرة إلى قطاع معين أو تخصيصه لقطاع معين على أساس معقول. كما قد يكون من غير الممكن أن تنسب بعض الأصول والمصروفات والالتزامات مباشرة، أو أن تُخصّص على أساس معقول، إلى قطاعات فردية لأنها تدعم نطاقاً كبيراً من أنشطة تقديم الخدمات في عدد من القطاعات أو لكونها متصلة بشكل مباشر بأنشطة الإدارة العامة ولا يمكن تحديدها على أنها قطاع منفصل. ويتم التقرير عن الإيراد والمصروف والأصول والالتزامات غير المنسوبة أو غير المخصصة على أنها مبلغ غير مخصص عند مطابقة إفصاحات القطاع مع مجموع إيرادات الجهة وفقاً لمتطلبات الفقرة 64 من هذا المعيار.

32. قد تشترك الحكومة ووكالاتها في ترتيبات مع جهات من القطاع الخاص لتوفير السلع والخدمات أو لتنفيذ أنشطة أخرى. في بعض الدول تأخذ هذه الترتيبات شكل مشروع مشترك أو استثمار في جهة زميلة يُحاسب عنها بموجب طريقة حقوق الملكية. في مثل هذه الحالة، يشمل إيراد القطاع حصة القطاع من صافي الفائض (العجز) الذي كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية، حيث يُضمّن صافي الفائض (العجز) الذي كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية في إيراد الجهة، ويمكن أن ينسب مباشرة أو يخصص بموثوقية للقطاع على أساس معقول.

أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات القطاع

33. من أمثلة أصول القطاع الأصول المتداولة المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للقطاع، والعقارات والآلات والمعدات، وأصول حقوق الاستخدام، والأصول غير الملموسة. إذا تضمنت

مصرفات القطاع بندا معينا للاستهلاك أو الاستنفاد، فإن الأصل ذا العلاقة يدخل أيضًا ضمن أصول القطاع. ولا تتضمن أصول القطاع تلك الأصول المستخدمة للأغراض العامة للجهة أو لأغراض المركز الرئيس، ومثال ذلك:

أ. مقر الإدارة المركزية ووحدة تطوير السياسات لوزارة تعليم لا يُضمّن في القطاعات التي تمثل تقديم الخدمات التعليمية في المراحل الأساسية والإعدادية والثانوية؛ أو

ب. مبنى مجلس الوزراء أو غيره من المجالس العامة لا تُضمّن في القطاعات التي تمثل أنشطة وظيفية رئيسة مثل التعليم والصحة والدفاع عند التقرير على مستوى الحكومة ككل.

وتشمل أصول القطاع الأصول التشغيلية التي يشارك فيها قطاعان أو أكثر إذا كان هناك أساس معقول للتخصيص.

34. قد تشمل القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة أخرى عمليات كان الاستحواذ عليها من خلال تجميع عمليات في القطاع العام ينشأ عنه شهرة مقتناه (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن الاستحواذ على عملية في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*). في هذه الحالات، ستضمن أصول القطاع الشهرة التي تنسب مباشرة إلى القطاع أو التي يمكن تخصيصها للقطاع على أساس معقول، وتتضمن مصرفات القطاع الهبوط في قيمة الشهرة.

35. تتضمن الأمثلة على التزامات القطاع الذمم التجارية الدائنة، والذمم الدائنة الأخرى، والالتزامات المستحقة، والمبالغ المحصلة مقدمًا من أفراد المجتمع مقابل الحصول على السلع والخدمات المدعومة جزئيًا في المستقبل، وضمان المنتجات الناشئة عن أي أنشطة تجارية للجهة، والمطالبات الأخرى المتعلقة بتقديم السلع والخدمات. ولا تتضمن التزامات القطاع القروض والالتزامات المتعلقة بأصول حقوق الاستخدام، والالتزامات الأخرى المتكبدة لأغراض التمويل وليس للأغراض التشغيلية. وإذا تضمنت مصرفات القطاع مصروف الفائدة، فإن الالتزام ذا العلاقة بالفائدة يصبح ضمن التزامات القطاع.

36. لا تتضمن التزامات القطاعات التي لا تعتبر عملياتها ذات طبيعة مالية بشكل رئيس القروض والالتزامات المماثلة لأن إيرادات القطاع ومصرفاته لا تتضمن إيرادات التمويل ومصرفاته. علاوة على ذلك، ونظرًا لأنه غالبًا ما يصدر الدين على مستوى المركز الرئيس أو من قبل سلطة اقتراض مركزية على أساس الجهة كلها أو الحكومة بأكملها، فإنه من غير الممكن غالبًا أن ينسب الالتزام الذي يحمل الفائدة للقطاع بشكل مباشر أو أن يُخصّص للقطاع بشكل معقول. مع ذلك، في حال تحديد الأنشطة التمويلية للجهة كقطاع منفصل، كما قد يحدث على مستوى الحكومة ككل، فإن مصرفات قطاع "التمويل" ستضمن مصرفات الفائدة، كما تتضمن التزامات القطاع الالتزامات الحاملة للفائدة ذات العلاقة.

37. قد يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 40 تعديل القيم الدفترية للأصول والالتزامات القابلة لتحديد عملية كان الاستحواذ عليها في عملية استحواذ. تشمل قياسات أصول والالتزامات القطاع أي تعديلات على القيم الدفترية السابقة لأصول القطاع والالتزامات القابلة للتحديد التابعة لعملية كان الاستحواذ عليها في عملية استحواذ، حتى وإن كانت هذه التعديلات فقط لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة ولم تسجل في القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة أو القوائم المالية المفردة للجهة المسيطر عليها. بالمثل، إذا أعيد تقييم العقارات

والآلات والمعدات بعد الاقتناء وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*، فإن قياسات أصول القطاع تعكس عمليات إعادة التقييم هذه.

38. في بعض الدول، قد تسيطر الحكومة أو جهة حكومية على جهة قطاع عام تجارية تخضع لضريبة الدخل أو ما يعادلها. قد يتطلب من هذه المنشآت تطبيق معايير محاسبية مثل معيار المحاسبة الدولي 12، *ضرائب الدخل* والذي يحدد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل أو ما يعادلها. وقد تتطلب مثل هذه المعايير إثبات أصول والتزامات ضريبة الدخل من أجل مصروفات ضريبة الدخل، أو ما يعادلها، والتي أثبتت في الفترة الحالية وتكون قابلة للاسترداد أو السداد في فترات مستقبلية. هذه الأصول والالتزامات لا تتضمنها أصول القطاع أو التزاماته لأنها ناتجة عن الأنشطة بأكملها والترتيبات الضريبية القائمة فيما يتعلق بالمنشأة. مع ذلك، فإن الأصول التي تمثل إيراداتاً ضريبياً مستحق القبض مسيطراً عليه من قبل سلطة ضريبية سوف تدخل ضمن أصول القطاع الممثل للسلطة إذا كان من الممكن أن ينسب مباشرة لذلك القطاع أو يمكن تخصيصه له بموثوقية³.

39. يمكن إيجاد بعض الإرشادات حول تخصيص التكلفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون* الذي يقدم إرشادات حول نسب وتخصيص التكاليف للمخزون، ومعياري المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء* الذي يقدم إرشادات حول نسب وتخصيص التكاليف للعقود. قد تكون تلك الإرشادات مفيدة في نسب وتخصيص التكاليف للقطاعات.

40. يقدم معيار المحاسبة للقطاع العام 2، *قائمة التدفقات النقدية* إرشادات حول ما إذا كان يجب إدخال السحب البنكي على المكشوف على أنه مكون للنقد أم يجب عرضه على أنه قروض.

41. تتطلب القوائم المالية للحكومة ككل وبعض الجهات المسيطرة الأخرى، توحيد عدد من الجهات المنفصلة مثل الوزارات، والوكالات، وجهات القطاع العام التجارية. عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تُحذف الأرصدة والمعاملات التي تمت بين الجهات المسيطر عليها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*. مع ذلك، يُحدد إيراد القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته قبل أن تُحذف الأرصدة والمعاملات التي تكون بين الجهات التي تتضمنها الجهة الاقتصادية كجزء من عملية التوحيد، فيما عدا هذه الأرصدة والمعاملات التي تكون بين جهات ضمن قطاع واحد.

42. في حين أن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية للجهة بأكملها هي أيضاً السياسات المحاسبية الرئيسة للقطاع، إلا أن السياسات المحاسبية للقطاع تشمل، بالإضافة إلى ذلك، السياسات التي تتعلق على وجه الخصوص بالتقارير القطاعية مثل طريقة تسعير التحويلات بين القطاعات وأساس تخصيص الإيرادات والمصروفات على القطاعات.

³ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

السياسات المحاسبية للقطاع

43. يجب إعداد معلومات القطاع بحيث تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة لإعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة الموحدة أو الجهة.

44. هناك افتراض بأن السياسات المحاسبية التي اختارت الهيئة الحاكمة وإدارة الجهة استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة أو الشاملة للجهة، هي تلك السياسات التي تعتقد الهيئة الحاكمة والإدارة أنها الأنسب لأغراض التقارير الخارجية. ولأن الغرض من المعلومات القطاعية هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تكوين فهم أفضل وإصدار أحكام مستنيرة بشأن الجهة عامة، فإن هذا المعيار يتطلب استخدام السياسات المحاسبية التي اختارتها الهيئة الحاكمة والإدارة لإعداد القوائم المالية الموحدة أو الشاملة للجهة لإعداد المعلومات القطاعية. مع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه يجب تطبيق السياسات المحاسبية الموحدة أو السياسات المحاسبية للجهة على القطاعات كما لو كانت القطاعات جهات تعد قوائم مالية منفصلة. يجوز تخصيص العمليات الحسابية المستخدمة في تطبيق سياسة محاسبية معينة على مستوى الجهة على القطاعات إذا كان هناك أساس معقول لإجراء ذلك. على سبيل المثال، غالباً ما يتم إجراء حساب مستحقات العاملين للجهة عامة، إلا أنه يجوز تخصيص المبلغ المحتسب للجهة بكاملها على القطاعات على أساس الرواتب والبيانات الديموغرافية للقطاعات.

45. كما هو مشار إليه في الفقرة 42، فإن السياسات المحاسبية التي تتناول أمور الجهة فقط مثل التسعير بين القطاعات قد تحتاج إلى التطوير. فمعياري المحاسبة للقطاع العام 1 يتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لفهم القوائم المالية. ولتحقيق الاتساق مع هذه المتطلبات، فقد يلزم الإفصاح عن السياسات الخاصة بالقطاعات.

46. يسمح هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات إضافية حول القطاعات بحيث تكون معدة على أساس بخلاف السياسات المحاسبية المعتمدة للقوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة شريطة أن:
أ. تكون المعلومات ملائمة لأغراض تقويم الأداء واتخاذ القرارات؛ و
ب. يكون وصف أساس القياس لهذه المعلومات الإضافية واضحاً.

الأصول المشتركة

47. يجب تخصيص الأصول التي يشترك في استخدامها قطاعان أو أكثر فقط إذا خصصت الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها أيضاً على تلك القطاعات.

48. تعتمد الطريقة التي تُخصّص بها بنود الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات للقطاعات على عوامل، مثل: طبيعة هذه البنود والأنشطة التي يقوم بها القطاع، والاستقلال الذاتي النسبي لذلك القطاع. ومن غير الممكن أو المناسب تحديد أساس واحد للتخصيص والذي يجب أن تتبناه جميع الجهات، كما أنه من غير المناسب فرض تخصيص بنود الجهة الخاصة بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات التي تتعلق بشكل مشترك بقطاعين أو أكثر إذا كان الأساس الوحيد لعمل تلك التخصيصات جزافياً أو صعب الفهم. في الوقت نفسه هناك تداخل في تعريفات إيرادات القطاع، ومصروفات القطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع، لذلك يجب أن تكون التخصيصات الناجمة متسقة. تبعاً لذلك تُخصّص الأصول المستخدمة

بشكل مشترك للقطاعات، إذا كانت إيراداتها ومصروفاتها ذات العلاقة مخصصة كذلك على تلك القطاعات. فعلى سبيل المثال يُدرج أصل ضمن أصول القطاع، إذا أدرج الاستهلاك أو الاستنفاد الخاص به عند قياس مصروفات القطاع.

القطاعات المحددة الجديدة

49. في حالة تمييز أحد القطاعات للمرة الأولى وفي الفترة الحالية بأنه قطاع منفصل، فإنه يجب إعادة عرض بيانات القطاع للفترة السابقة والتي تعرض لأغراض المقارنة لتعكس بيانات القطاع الجديد الذي تم التقرير عنه على أنه قطاع منفصل، ما لم يكن ذلك الأمر غير عملي.
50. يمكن التقرير حول قطاعات جديدة في القوائم المالية في ظروف مختلفة. على سبيل المثال، يجوز للجهة تغيير هيكل التقارير الداخلية فيها من هيكل قطاعات خدمية إلى هيكل قطاعات جغرافية، وقد ترى الإدارة أنه من المناسب تبني هذا هيكل القطاعات الجديد هذا لأغراض التقارير الخارجية أيضاً. وقد تباشر الجهة أنشطة مهمة جديدة أو إضافية، أو تزيد النطاق الذي يقدم فيه نشاط كان يُشغل في السابق على أنه خدمة دعم داخلية وذلك بتقديم خدمات إلى أطراف خارجية. في هذه الحالات يمكن التقرير عن القطاعات الجديدة للمرة الأولى في القوائم المالية ذات الأغراض العامة. عند حدوث ذلك، يتطلب هذا المعيار إعادة عرض بيانات المقارنة للفترة السابقة لتعكس هيكل القطاع الحالي حيثما يكون هذا الأمر عملياً.

الإفصاح

51. يجب تطبيق متطلبات الإفصاح في الفقرات 52-75 على كل قطاع.
52. يجب على كل جهة الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل قطاع. كما يجب التقرير عن كل من إيرادات القطاع من اعتمادات الموازنة أو التخصيص المشابه، وإيرادات القطاع من مصادر خارجية أخرى، وإيراد القطاع من عمليات مع قطاعات أخرى بشكل منفصل.
53. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع القيمة الدفترية لأصول كل قطاع.
54. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع القيمة الدفترية للالتزامات كل قطاع.
55. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع التكلفة المتكبدة خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة وذلك بالنسبة لكل قطاع.
56. تُشجع الجهة، ولكنها غير مُطالبة، بأن تفصح عن طبيعة وحجم أي بنود لإيرادات القطاع ومصروفات القطاع التي هي من حيث حجمها أو طبيعتها أو تكرار حدوثها بما يجعل الإفصاح عنها ملائماً لتفسير أداء كل قطاع للفترة.
57. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أنه عندما تكون بنود الإيرادات أو المصروفات ذات أهمية نسبية، يُفصح عن طبيعة وحجم هذه البنود بشكل منفصل. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عددًا من الأمثلة لهذه البنود بما في ذلك تخفيض قيمة المخزون والعقارات والآلات والمعدات، ومخصصات إعادة الهيكلة، واستبعاد العقارات والآلات والمعدات، وعمليات الخصخصة واستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل، والعمليات غير المستمرة، وتسويات التقاضي، وعكس قيد المخصصات. ولا تشجع الفقرة 56 على تغيير تصنيف أي بند من البنود أو تغيير القيمة المقاسة بها. مع ذلك، الإفصاح الذي تشجعه تلك الفقرة يغير المستوى الذي

- تقيّم عنده مدى أهمية هذه البنود لأغراض الإفصاح من مستوى الجهة إلى مستوى القطاع.
58. لا يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن نتيجة القطاع. مع ذلك، إذا احتُسبت نتيجة القطاع وأُفصح عنها فإنها تعد نتيجة تشغيلية لا تتضمن مصروفات تمويل.
59. تُشجع الجهة، ولكنها غير مُطالبة، بأن تفصح عن التدفقات النقدية للقطاعات بما يتسق مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 2. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 2 أن تعرض الجهة قائمة التدفقات النقدية التي تعرض بشكل مفصل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية. كما يتطلب أيضاً الإفصاح عن معلومات عن تدفقات نقدية معينة. ويمكن أن يكون الإفصاح عن معلومات التدفق النقدي لكل قطاع مفيداً لفهم المركز المالي الكلي للجهة وسيولتها وتدفقاتها النقدية.
60. تُشجع الجهة التي لا تفصح عن التدفقات النقدية للقطاعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 2، ولكنها غير مُطالبة، بأن تفصح عما يلي لكل قطاع يمكن التقرير عنه:
أ. مصروفات القطاع الخاصة باستهلاك أو استنفاد أصول القطاع؛ و
ب. المصروفات غير النقدية المهمة الأخرى؛ و
ج. الإيرادات غير النقدية المهمة المتضمنة في إيرادات القطاع.
- ويمكن هذا المستخدمين من تحديد المصادر والاستخدامات الرئيسة للنقد فيما يتعلق بأنشطة القطاع عن الفترة.
61. يجب على الجهة الإفصاح لكل قطاع عن المبلغ المجمع لأنصبة الجهة في صافي فائض (عجز) الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التي كانت المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية، إذا وقعت عمليات جميع هذه الجهات الزميلة تقريباً ضمن ذلك القطاع المنفرد.
62. بينما يُفصح عن مبلغ مجمع منفرد بموجب متطلبات الفقرة 61، تُقيم كل جهة زميلة، أو مشروع مشترك، أو استثمار آخر كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية، لتحديد ما إذا كانت جميع عملياته تقريباً تقع ضمن قطاع واحد.
63. إذا أُفصح عن المبلغ المجمع لأنصبة الجهة في صافي فائض (عجز) جهات زميلة أو مشاريع مشتركة أو استثمارات أخرى حوسب عنها بموجب طريقة حقوق الملكية على أساس قطاعي، فإنه يجب أيضاً الإفصاح عن مجموع الاستثمارات في هذه الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة حسب القطاع.
64. يجب على الجهة عرض مطابقة بين المعلومات التي أُفصح عنها للقطاعات والمعلومات المجمعة في القوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة. وعند عرض المطابقة، يجب مطابقة إيرادات القطاع مع إيرادات الجهة من المصادر الخارجية (بما في ذلك الإفصاح عن مبلغ إيرادات الجهة من المصادر الخارجية التي لم تدخل في إيرادات أي قطاع)، ويجب مطابقة مصروفات القطاع مع مقياس يمكن مقارنته لمصروفات الجهة. ويجب مطابقة أصول القطاع مع أصول الجهة ومطابقة التزامات القطاع مع التزامات الجهة.
- معلومات إضافية حول القطاع
65. كما تبين سابقاً، من المتوقع أن تحدد القطاعات بناءً على أساس السلع والخدمات الرئيسة

التي تقدمها الجهة، أو البرامج التي تشغلها أو الأنشطة التي تنفذها. ويعود هذا إلى أن المعلومات المتعلقة بهذه القطاعات توفر للمستخدمين معلومات ملائمة حول أداء الجهة في تحقيق أهدافها، وتمكّن الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة. مع ذلك، قد يعكس الأساس الجغرافي أو غيره من الأسس في بعض الجهات، بشكل أفضل الأساس الذي تقدم بموجبه الخدمات وتخصص به الموارد في الجهة، ومن ثم تفضله الجهة لأغراض إعداد القوائم المالية.

66. يتبنى هذا المعيار وجهة النظر التي تنص على أن الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات حول القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية من المحتمل أن يكون مفيداً للمستخدمين لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات. وعليه، إذا عرضت الجهة معلومات القطاع على أساس: أ. السلع والخدمات الرئيسية التي تقدمها الجهة أو البرامج التي تشغلها أو الأنشطة التي تنفذها أو القطاعات الخدمية الأخرى، تشجع الجهة على عرض ما يلي لكل قطاع جغرافي يكون التقرير عنه داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا للجهة:

- (1) مصروفات القطاع؛ و
 - (2) مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع؛ و
 - (3) مجموع النفقات خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة (العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة)؛ و
- ب. القطاعات الجغرافية أو أساس آخر غير مشمول في (أ)، وتشجع الجهة على عرض المعلومات القطاعية التالية، أيضاً لكل قطاع خدمي رئيسي يكون التقرير عنه داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا للجهة:
- (1) مصروفات القطاع؛ و
 - (2) مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع؛ و
 - (3) مجموع النفقات خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة (العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة).

أمور أخرى يفصح عنها

67. عند قياس وعرض إيرادات القطاع من العمليات مع القطاعات الأخرى، فإنه يجب قياس التحويلات بين القطاعات على الأساس الذي تحدث به. ويجب الإفصاح عن أساس تسعير التحويلات بين القطاعات أو أي تغيير في ذلك في القوائم المالية.

68. يجب الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية المتبناة للتقارير القطاعية التي لها تأثير ذو أهمية نسبية على المعلومات الخاصة بالقطاع. كما يجب إعادة عرض معلومات القطاع للفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، إلا إذا كان من غير العملي القيام بذلك. ويجب أن يشمل هذا الإفصاح وصفاً لطبيعة التغيير، وأسباب التغيير، وحقيقة أن المعلومات المقارنة كانت قد أعيد عرضها أو أنه من غير العملي إجراء ذلك، بالإضافة إلى التأثير المالي للتغيير إذا كان من الممكن تحديده بشكل معقول. وإذا قامت الجهة بتغيير تحديد قطاعاتها ولم تقم بإعادة عرض معلومات القطاعات للفترة السابقة على الأساس الجديد لأنه من غير العملي القيام بذلك، فإنه يجب على الجهة، لغرض المقارنة، عرض بيانات القطاع حسب كل من الأساسين القديم والجديد لتصنيف القطاعات في السنة التي تم فيها تغيير تحديد قطاعاتها.

69. يتم تناول التغييرات في السياسات المحاسبية التي تتبناها الجهة بموجب معيار المحاسبة

للقطاع العام 3، السياسيات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. ويتطلب هذا المعيار أن تُجرى التغيرات على السياسة المحاسبية فقط (أ) إذا كان مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام أو (ب) إذا كان التغيير سيؤدي إلى الحصول على معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة عن المعاملات والأحداث والأوضاع الأخرى في القوائم المالية الخاصة بالجهة.

70. يتم تناول التغيرات في السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى الجهة التي تؤثر على معلومات القطاع بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3. ما لم يحدد معيار محاسبة للقطاع العام جديد خلاف ذلك، فإن معيار المحاسبة للقطاع العام 3 يتطلب:

أ. أن يُطبق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وأن يعاد عرض المعلومات الخاصة بفترة سابقة إلا إذا كان من غير العملي تحديد التأثير المتراكم للتغيير أو تأثير التغيير الخاص بالفترة؛ و

ب. إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي لكافة الفترات المعروضة، فإنه يجب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي ابتداءً من أقرب تاريخ ممكن؛ و

ج. إذا كان من غير العملي تحديد التأثير المتراكم لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة في بداية الفترة الحالية، يجب تطبيق السياسة بأثر مستقبلي من أقرب تاريخ ممكن.

71. تتعلق بعض التغيرات في السياسات المحاسبية بالتقارير القطاعية على وجه الخصوص. وتتضمن الأمثلة على ذلك التغيرات في تحديد القطاعات والتغيرات في أساس تخصيص الإيرادات والمصروفات للقطاعات. وقد يكون لهذه التغيرات أثر مهم على معلومات القطاع المعروضة، إلا أنها لا تغير المعلومات المالية المجمعة المعروضة. ولتمكين المستخدمين من فهم التغيرات وتقويم الاتجاهات يعاد، إذا كان ذلك عملياً، عرض معلومات القطاع للفترة السابقة والتي تضمّن في القوائم المالية لأغراض المقارنة وذلك لتعكس السياسة المحاسبية الجديدة.

72. تتطلب الفقرة 67، لأغراض التقارير القطاعية، وجوب قياس التحويلات بين القطاعات على أساس أن الجهة معتادة بالفعل على تسعير تلك التحويلات. وإذا قامت الجهة بتغيير الطريقة التي تستخدمها بالفعل لتسعير التحويلات بين القطاعات فإن ذلك لا يعتبر تغييراً في السياسة المحاسبية يستوجب إعادة عرض بيانات القطاع للفترة السابقة بموجب الفقرة 68. مع ذلك، فإن الفقرة 67 تتطلب إفصاحاً عن التغيير.

73. إذا لم يُفصح في القوائم المالية أو في مكان آخر في التقرير السنوي عن الآتي، يجب على الجهة أن تبين:

أ. أنواع السلع والخدمات المضمّنة في كل قطاع خدمي تم التقرير عنه؛ و

ب. تركيبة كل قطاع جغرافي تم التقرير عنه؛ و

ج. إذا لم تبين الجهة أيّاً من الأساسين الخدمي أو الجغرافي لتصنيف القطاعات، عليها أن تبين طبيعة القطاع والأنشطة التي يحتويها.

الأهداف التشغيلية للقطاعات

74. ما لم يُفصح عنها في القوائم المالية أو في مكان آخر في التقرير السنوي، تُشجع الجهة على الإفصاح عن الأهداف التشغيلية العامة الموضوعة لكل قطاع عند بداية فترة القوائم المالية، وبيان مدى تحقيق تلك الأهداف.

75. لتمكين المستخدمين من تقييم أداء الجهة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأداء خدماتها، من الضروري إعلام المستخدمين بهذه الأهداف. يدعم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتركيبه كل قطاع والأهداف المتعلقة بأداء الخدمات لهذه القطاعات ومدى تحقيق تلك الأهداف، هذا التقييم. وتمكّن هذه المعلومات الجهة أيضًا من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بشكل أفضل. في العديد من الحالات، تكون هذه المعلومات مشمولة في التقرير السنوي على أنها جزء من تقرير الهيئة الحاكمة أو المسؤول الأول في الإدارة العليا. في مثل هذه الحالات، ليس من الضروري الإفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية.

تاريخ السريان

76. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

176أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].

76ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].

76ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].

76د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].

76هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].

107و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرتين 33 و35. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

107ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 37. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

77. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ
6. مثال توضيحي

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُحدد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعدّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار التقارير القطاعية.

وبهدف اقتراح معيار التقارير القطاعية الملائم؛ أجريت دراسة لمعيار التقارير القطاعية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022). وقد روعي عند إعداد معيار التقارير القطاعية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 18 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 18 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِعَ على 189 جهة، استُلمَ إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بموازنة الدولة بمختلف قطاعاتها. ولوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 32% من الجهات تقوم بإعداد التقارير بحسب النشاطات أو المواقع الجغرافية أو كليهما، وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال		وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
		لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل تقوم الجهة بإعداد التقارير بحسب النشاطات و/أو المواقع الجغرافية؟		لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	8	6

ويُعد موضوع المعيار من موضوعات المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	7	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	قوات الأمن الخاصة
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	8	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون
3	القطاع العسكري	الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم -قطاع التعليم العالي

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

4	القطاع العسكري	القوات البحرية	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
5	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	الأمن العام	12	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	76. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	76. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2003. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2003, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	76أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76A. Paragraph 77 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	76ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76B. IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 27 and 32. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 37.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	76ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76C.Paragraph 69 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	76د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76D.Paragraphs 2 and 3 were deleted and paragraphs 16, 24, 38 and 41 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	76هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76E.Paragraphs 34 and 37 were amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	107و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرتين 33 و35</i> . يجب على	76F. Paragraphs 33 and 35 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
76G. Paragraph 37 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	107ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 37. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير عن المعلومات المالية حسب القطاعات. يؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات إلى: أ. مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم الأداء الماضي للجهة بشكل أفضل، وتحديد الموارد المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للجهة؛ و ب. تعزيز شفافية التقارير المالية وتمكين الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة.	The objective of this Standard is to establish principles for reporting financial information by segments. The disclosure of this information will: a. Help users of the financial statements to better understand the entity's past performance, and to identify the resources allocated to support the major activities of the entity; and b. Enhance the transparency of financial reporting and enable the entity to better discharge its accountability obligations.
		النطاق	Scope
	لا	1. يجب على الجهة التي تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في عرض المعلومات القطاعية.	1. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in the presentation of segment information.
	لا	2. [محذفت].	2. [Deleted].
	لا	3. [محذفت].	3. [Deleted].

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
4. This standard shall be applied in complete sets of published financial statements that comply with IPSASs.	4. يجب أن يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة المعدة والتي تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
5. A complete set of financial statements includes a statement of financial position, statement of financial performance, cash flow statement, a statement showing changes in net assets/equity, and notes, as provided in IPSAS 1.	5. كما ورد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، تتضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.	لا	
6. If both consolidated financial statements of a government or other economic entity and the separate financial statements of the parent entity are presented together, segment information need be presented only on the basis of the consolidated financial statements.	6. في حال عرض كل من القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة اقتصادية أخرى، والقوائم المالية المنفصلة للجهة الأم سوياً، تعرض المعلومات القطاعية على أساس القوائم المالية الموحدة فقط.	لا	
7. In some jurisdictions, the consolidated financial statements of the government or other economic entity and the separate financial statements of the controlling entity are compiled and presented together in a single report. Where this occurs, the report that contains the government's or other controlling entity's consolidated financial statements needs to present segment	7. في بعض الدول، تُعد القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة اقتصادية أخرى والقوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة، وتُعرض معاً في تقرير واحد. في هذه الحالة يلزم أن يعرض التقرير الذي يحتوي على القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة مسيطرة أخرى، معلومات قطاعية للقوائم المالية الموحدة فقط.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			information only for the consolidated financial statements.
		تعريفات	Definitions
	لا	8. [محذفت].	8. [Deleted].
	لا	9. في هذا المعيار، يستخدم المصطلح الآتي بالمعنى قريبه: القطاع هو نشاط للجهة قابل للتمييز أو مجموعة من أنشطة الجهة القابلة للتمييز يكون من المناسب تقديم معلومات مالية عنه/ عنها بشكل منفصل لغرض (أ) تقويم الأداء الماضي للجهة في تحقيق أهدافها، و (ب) واتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل. تُستخدم في هذا المعيار، المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	9. The following term is used in this Standard with the meaning specified: A segment is a distinguishable activity or group of activities of an entity for which it is appropriate to separately report financial information for the purpose of (a) evaluating the entity's past performance in achieving its objectives, and (b) making decisions about the future allocation of resources. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.
	لا	10. تسيطر الحكومة والوكالات التابعة لها على موارد عامة مهمة، وتعمل على تقديم تشكيلة واسعة من السلع والخدمات للمواطنين في مناطق جغرافية مختلفة وفي مناطق ذات خصائص اقتصادية اجتماعية متفاوتة. يتوقع من هذه الجهات، وأحياناً	10. Governments and their agencies control significant public resources, and operate to provide a wide variety of goods and services to their constituents in differing geographical regions and in regions with differing socio-

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يطلب منها بشكل رسمي، أن تستخدم تلك الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الجهة. تقدم القوائم المالية الموحدة على مستوى الجهة بأكملها نظرة عامة عن (أ) الأصول المسيطر عليها والالتزامات التي تتحملها الجهة المعدة للقوائم المالية و(ب) تكلفة الخدمات المقدمة و(ج) الإيراد الضريبي ومخصصات الموازنة واستردادات التكلفة المولدة لتمويل مخصص لتلك الخدمات. مع ذلك، فإن هذه المعلومات المجمعة لا تقدم معلومات حول الأهداف التشغيلية المحددة والأنشطة الرئيسية للجهة المعدة للقوائم المالية والموارد والتكاليف المخصصة لتلك الأهداف والأنشطة.	economic characteristics. These entities are expected, and in some cases formally required, to use those resources efficiently and effectively to achieve the entity's objectives. Entity-wide and consolidated financial statements provide an overview of (a) the assets controlled and liabilities incurred by the reporting entity, (b) the cost of services provided, and (c) the taxation revenue, budget allocations, and cost recoveries generated to fund the provision of those services. However, this aggregate information does not provide information about the specific operational objectives and major activities of the reporting entity and the resources devoted to, and costs of, those objectives and activities.
	لا	11. في معظم الحالات، تكون أنشطة الجهة واسعة النطاق، وتشمل سلسلة واسعة من المناطق الجغرافية المختلفة، أو المناطق ذات الخصائص الاقتصادية الاجتماعية المختلفة، إلى درجة يصبح فيها من الضروري عرض المعلومات المالية وغير المالية المفصلة حول قطاعات معينة من الجهة، وذلك لتقديم معلومات ملائمة لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات.	11. In most cases, the activities of the entity are so broad, and encompass so wide a range of different geographical regions, or regions with different socio-economic characteristics, that it is necessary to report disaggregated financial and non-financial information about particular segments of the entity to provide relevant

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			information for accountability and decision-making purposes.
		التقرير حسب القطاعات	Reporting by Segments
	لا	12. يجب على كل جهة تحديد قطاعاتها المنفصلة بما يتوافق مع متطلبات الفقرة 9 من هذا المعيار، ويجب أن تعرض معلومات حول تلك القطاعات كما هو مطلوب في الفقرات 51-75 من هذا المعيار.	12. An entity shall identify its separate segments in accordance with the requirements of paragraph 9 of this Standard, and shall present information about those segments as required by paragraphs 51–75 of this Standard.
	لا	13. بموجب هذا المعيار، تحدد جهات القطاع العام - كقطاعات منفصلة - كل نشاط أو مجموعة أنشطة قابلة للتمييز يجب عرض المعلومات المالية المتعلقة بها بغرض (أ) تقويم الأداء الماضي للجهة ومدى تحقيقها لأهدافها و(ب) اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد من قبل الجهة. بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرات 51-75 من هذا المعيار، تشجع الجهات على الإفصاح عن معلومات إضافية حول القطاعات التي قدمت عنها تقارير كما هو محدد في هذا المعيار أو التي تعد ضرورية لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات.	13. Under this Standard, public sector entities will identify as separate segments each distinguishable activity or group of activities for which financial information should be reported, for purposes of (a) evaluating the past performance of the entity in achieving its objectives, and (b) making decisions about the allocation of resources by the entity. In addition to disclosure of the information required by paragraphs 51–75 of this Standard, entities are also encouraged to disclose additional information about reported segments as identified by this Standard or as considered necessary for accountability and decision-making purposes.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هيكل التقرير	Reporting Structures
	لا	14. في معظم الحالات، تعكس التصنيفات الرئيسية للأنشطة المحددة في وثائق الموازنة القطاعات التي تُعرض معلومات تتعلق بها إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا في الجهة. في معظم الحالات، تعكس القطاعات التي تم التقرير عنها للهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا أيضًا القطاعات التي عُرضت في القوائم المالية. يرجع ذلك إلى أن الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا سيطلبان معلومات حول القطاعات ليتمكنوا من (أ) أداء مسؤولياتهما الإدارية وتقويم أداء الجهة في تحقيق أهدافها و(ب) اتخاذ القرارات حول تخصيص الجهة للموارد في المستقبل.	14. In most cases, the major classifications of activities identified in budget documentation will reflect the segments for which information is reported to the governing body and the most senior manager of the entity. In most cases, the segments reported to the governing body and senior manager will also reflect the segments reported in the financial statements. This is because the governing board and senior manager will require information about segments to enable them (a) to discharge their managerial responsibilities and to evaluate the performance of the entity in achieving its objectives in the past, and (b) to make decisions about the allocation of resources by the entity in the future.
	لا	15. يتطلب تحديد الأنشطة التي يجب أن تجمع كقطاعات منفصلة والتي تعرض في القوائم المالية لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات ممارسة الحكم. عند اتخاذ هذا الحكم، يجب على معدي القوائم المالية الأخذ في الاعتبار كل من الأمور التالية: أ. الهدف من عرض المعلومات المالية حسب القطاع كما هو محدد في الفقرة 9 أعلاه؛ و	15. Determining the activities that should be grouped as separate segments and reported in the financial statements for accountability and decision-making purposes involves judgment. In making that judgment, preparers of the financial statements will consider such matters as:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
a. The objective of reporting financial information by segment as identified in paragraph 9 above; b. The expectations of members of the community and their elected or appointed representatives regarding the key activities of the entity; c. The qualitative characteristics of financial reporting as identified in the <i>Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities</i>; and d. Whether a particular segment structure reflects the basis, on which the governing body and senior manager require financial information to enable them to assess the past performance of the entity in achieving its objectives, and to make decisions about the allocation of resources to achieve entity objectives in the future.	ب. توقعات أفراد المجتمع وممثلهم المنتخبين أو المعيّنين بشأن الأنشطة الرئيسة للجهة؛ و ج. الخصائص النوعية للتقارير المالية كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام؛ و د. ما إذا كان هيكل قطاعات معين يعكس الأساس الذي يركز عليه الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لطلب المعلومات المالية ليتمكنوا من تقويم الأداء الماضي للجهة في تحقيق أهدافها ولاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد لتحقيق أهداف الجهة في المستقبل.		
16. At the whole-of-government level, financial information is often aggregated and reported in a manner that reflects, for example: a. Major economic classifications of activities undertaken by general government, such as	16. على مستوى الحكومة ككل، غالبًا ما تجمع المعلومات المالية وتعرض بأسلوب يعكس، على سبيل المثال: أ. التصنيفات الاقتصادية الرئيسة للأنشطة التي قامت بها الحكومة العامة، مثل الصحة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		والتعليم والدفاع والخدمات الاجتماعية (قد تعكس هذه التصنيفات الوظيفية للحكومة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة (GFS)، والأنشطة التجارية الرئيسة التي تتولاها جهات القطاع العام التجارية، مثل محطات الكهرباء والبنوك وجهات التأمين؛ أو ب. مسؤوليات الحقائق الوزارية لكل من الوزراء أو أعضاء الحكومة التنفيذية. تعكس هذه المسؤوليات غالباً، وليس دائماً، التصنيفات الاقتصادية في البند (أ) أعلاه-وقد تنشأ اختلافات إذ قد تجمع مسؤوليات الحقيقية الوزارية أكثر من تصنيف واحد من التصنيفات الاقتصادية أو تشترك مع تلك التصنيفات.	health, education, defense, and welfare (these may reflect the Government Finance Statistics (GFS) functional classifications of government), and major trading activities undertaken by commercial public sector entities, such as state-owned power stations, banks, and insurance entities; or b. Portfolio responsibilities of individual ministers or members of executive government. These often, but not always, reflect the economic classifications in (a) above – differences may occur because portfolio responsibilities may aggregate more than one of the economic classifications or cut across those classifications.
		القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية	Service Segments and Geographical Segments
	لا	17. غالباً ما يشار إلى أنواع القطاعات المعروضة على الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لجهة معنية على أنها قطاعات خدمية أو قطاعات جغرافية. تستخدم هذه المصطلحات في هذا المعيار حسب المعاني التالية:	17. The types of segments reported to the governing body and senior manager of an entity are frequently referred to as service segments or geographical segments. These terms are used in this Standard with the following meanings:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. يشير قطاع الخدمة إلى مكون قابل للتمييز من مكونات جهة تعمل على توفير مخرجات ذات صلة أو تحقيق أهداف تشغيلية معينة تكون متسقة مع المهمة الكلية لكل جهة؛ و ب. القطاع الجغرافي هو مكون قابل للتمييز من مكونات جهة تعمل على توفير مخرجات أو تحقيق أهداف تشغيلية معينة ضمن منطقة جغرافية معينة.	a. A service segment refers to a distinguishable component of an entity that is engaged in providing related outputs or achieving particular operating objectives consistent with the overall mission of each entity; and b. A geographical segment is a distinguishable component of an entity that is engaged in providing outputs or achieving particular operating objectives within a particular geographical area.
	لا	18. تدار الوزارات والجهات الحكومية عادة على أساس خطوط الخدمات، لأن هذا الأمر يعكس طريقة (أ) تحديد المخرجات الرئيسية و(ب) متابعة إنجازاتها و(ج) تحديد حاجاتها من الموارد ووضع الموازنة لها. ومن الأمثلة على جهة تعد تقاريرها الداخلية على أساس خطوط خدماتها أو قطاعاتها الخدمية وزارة تعليم يعكس هيكلها التنظيمي ونظام التقارير الداخلية بها أنشطة ومخرجات تعليمية لمراحل التعليم الأساسي، والإعدادي، والثانوي كقطاعات منفصلة. يمكن تبني هذا الأساس لتصنيف القطاعات داخليًا لاختلاف المهارات والمرافق اللازمة لتقديم المخرجات والنتائج المرجوة لكل من هذه الأنشطة التعليمية العامة. بالإضافة إلى ذلك،	18. Government departments and agencies are usually managed along service lines, because this reflects the way in which (a) major outputs are identified, (b) their achievements monitored, and (c) their resource needs identified and budgeted. An example of an entity that reports internally on the basis of service lines or service segments is an education department whose organizational structure and internal reporting system reflects primary, secondary, and tertiary educational activities and outputs as separate segments. This basis of segmentation may be adopted internally, because the skills and facilities necessary to

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تتضمن القرارات المالية الرئيسية التي تواجهها الإدارة تحديد الموارد التي ستخصص على كل من هذه المخرجات أو الأنشطة. في هذه الحالات، من المحتمل أن إعداد التقارير الخارجية على أساس القطاعات الخدمية سيلبي أيضًا متطلبات هذا المعيار.	deliver the desired outputs and outcomes for each of these broad educational activities are perceived to be different. In addition, key financial decisions faced by management include determination of the resources to allocate to each of those outputs or activities. In these cases, it is likely that reporting externally on the basis of service segments will also satisfy the requirements of this Standard.
	لا	19. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت المخرجات (السلع والخدمات) ترتبط ببعضها البعض، ومن ثم يجب جمعها كقطاعات لأغراض تقديم التقارير المالية: أ. الأهداف التشغيلية الأساسية للجهة والسلع والخدمات والأنشطة التي تتعلق بتحقيق كل من تلك الأهداف، وما إذا كانت الموارد موزعة وخصصت في الموازنة على أساس مجموعات سلع وخدمات؛ و ب. طبيعة السلع أو الخدمات المقدمة أو الأنشطة المنفذة؛ ج. طبيعة عملية الإنتاج و/ أو تقديم الخدمات وعملية التوزيع أو آليتها؛ و د. نوع العميل أو مستهلك السلع أو الخدمات؛ و	19. Factors that will be considered in determining whether outputs (goods and services) are related and should be grouped as segments for financial reporting purposes include: a. The primary operating objectives of the entity and the goods, services, and activities that relate to the achievement of each of those objectives, and whether resources are allocated and budgeted on the basis of groups of goods and services; b. The nature of the goods or services provided or activities undertaken;

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هـ. إذا كان هذا يعكس الطريقة التي تدار بها الجهة وطريقة عرض المعلومات المالية على الإدارة العليا والهيئة الحاكمة؛ و و. في حالة انطباق ذلك، طبيعة البيئة التنظيمية (مثلًا وزارة أو سلطة تشريعية) أو القطاع الحكومي (مثلًا قطاع مالي أو مرافق عامة أو حكومة عامة).	c. The nature of the production process and/or service delivery and distribution process or mechanism; d. The type of customer or consumer for the goods or services; e. Whether this reflects the way in which the entity is managed and financial information is reported to senior management and the governing board; and f. If applicable, the nature of the regulatory environment, (for example, department or statutory authority) or sector of government (for example finance sector, public utilities, or general government).
	لا	20. يجوز أن تُنظَّم الجهة، وتقدم تقاريرها داخليًا إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا، على أساس إقليمي-سواء ضمن أو عبر الحدود الوطنية أو حدود الولايات أو الحدود المحلية أو حدود اختصاص أخرى. في مثل هذه الحالات، يعكس نظام التقارير الداخلية هيكل قطاعات جغرافية.	20. An entity may be organized and report internally to the governing body and the senior manager on a regional basis – whether within or across national, state, local, or other jurisdictional boundaries. Where this occurs, the internal reporting system reflects a geographical segment structure.
	لا	21. يجوز تبني هيكل قطاعات جغرافي عندما يكون، على سبيل المثال، الهيكل التنظيمي ونظام التقارير	21. A geographical segment structure may be adopted where, for example, the organizational

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الداخلية لوزارة تعليم مبنياً على أساس المخرجات التعليمية الإقليمية، وذلك لأن تقويمات الأداء الرئيسة وقرارات تخصيص الموارد التي تقوم بها الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا تُحدد بالرجوع إلى الإنجازات والاحتياجات الإقليمية. يجوز تبني هذا الهيكل للحفاظ على الاستقلالية الإقليمية للاحتياجات التعليمية وتقديم خدمات التعليم، أو لأن الأوضاع التشغيلية أو الأهداف التعليمية تختلف بشكل جوهري من إقليم إلى آخر. يجوز أيضاً تبني هذا الهيكل لأن الإدارة تعتقد بأن الهيكل التنظيمي المبني على أساس التوزيع الإقليمي للمسؤولية يخدم أهداف الإدارة التعليمية بشكل أفضل. في هذه الحالات، تتخذ قرارات تخصيص الموارد أولياً، ومن ثم تتابع من قبل الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا على أساس إقليمي. بعد ذلك تتخذ قرارات تفصيلية حول تخصيص الموارد على أنشطة وظيفية معينة ضمن إقليم جغرافي من قبل الإدارة الإقليمية، وذلك بما يتسق مع الاحتياجات التعليمية في تلك المنطقة. في هذه الحالات، من المحتمل أن تلي المعلومات المعروضة حسب القطاعات الجغرافية في القوائم المالية متطلبات هذا المعيار أيضاً.	structure and internal reporting system of an education department is structured on the basis of regional educational outcomes, because the key performance assessments and resource allocation decisions to be made by the governing body and senior manager are determined by reference to regional achievements and regional needs. This structure may have been adopted to preserve regional autonomy of educational needs and delivery of education services, or because operating conditions or educational objectives are substantially different from one region to another. It may also have been adopted simply because management believes that an organizational structure based on regional devolution of responsibility better serves the objectives of the organization. In these cases, resource allocation decisions are initially made, and subsequently monitored, by the governing body and the senior manager on a regional basis. Detailed decisions about the allocation of resources to particular functional activities within a geographical region are then made by regional management,

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
consistent with educational needs within that region. In these cases, it is likely that reporting information by geographical segments in the financial statements will also satisfy the requirements of this Standard.			
22. Factors that will be considered in determining whether financial information should be reported on a geographical basis include: a. Similarity of economic, social, and political conditions in different regions; b. Relationships between the primary objectives of the entity and the different regions; c. Whether service delivery characteristics and operating conditions differ in different regions; d. Whether this reflects the way in which the entity is managed and financial information is reported to senior managers and the governing board; and e. Special needs, skills, or risks associated with operations in a particular area.	22. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يجب عرض المعلومات المالية على أساس جغرافي ما يلي: أ. التشابه في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الأقاليم؛ و ب. العلاقات بين الأهداف الرئيسية للجهة والأقاليم المختلفة؛ و ج. ما إذا كانت خصائص تقديم الخدمات والأوضاع التشغيلية تختلف باختلاف الأقاليم؛ و د. ما إذا كان هذا يعكس الطريقة التي تدار بها الجهة وتعرض المعلومات المالية على المديرين الرئيسيين والهيئة الحاكمة؛ و هـ. الاحتياجات أو المهارات أو المخاطر الخاصة التي ترتبط بالعمليات المنفذة في منطقة معينة.	لا	
Multiple Segmentation	التصنيفات المتعددة للقطاعات		

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	23. في بعض الحالات، قد تقدم الجهة تقاريرها إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا حول إيرادات القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته على أساس أكثر من هيكل قطاعات واحد، مثلًا على أساس كلا القطاعين الخدمي والجغرافي. غالبًا ما يوفر تقديم التقارير على أساس القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية في القوائم المالية الخارجية معلومات مفيدة إذا كان تحقيق أهداف الجهة يتأثر بشكل كبير بالمنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها، وأيضًا بالمناطق الجغرافية التي تقدم فيها هذه السلع والخدمات. على نحو مشابه، على مستوى الحكومة ككل، قد تطبق الحكومة أساسًا للإفصاح (أ) يعكس إفصاحات الحكومة العامة وقطاع التمويل العام والقطاع التجاري و(ب) يلحق بتحليل قطاع الحكومة العامة، على سبيل المثال، إفصاحات قطاعية للغرض الرئيس أو فئات فرعية وظيفية. في هذه الحالات، يمكن التقرير حول القطاعات بشكل منفصل أو بشكل مصفوفة. كما يجوز تبني هيكل تقارير قطاعية أساسية وثانوية بحيث توفر إفصاحات محدودة عن القطاعات الثانوية.	23. In some cases, an entity may report to the governing body and senior manager segment revenue, expense, assets, and liabilities on the basis of more than one segment structure, for example by both service and geographical segments. Reporting on the basis of both service segments and geographical segments in the external financial statements often will provide useful information if the achievement of an entity's objectives is strongly affected both by the different products and services it provides and the different geographical areas to which those goods and services are provided. Similarly, at the whole-of-government level, a government may adopt a basis of disclosure that (a) reflects general government, public finance sector and trading sector disclosures, and (b) supplements the general government sector analysis with, for example, segment disclosures of major purpose or functional sub- categories. In these cases, the segments may be reported separately or as a matrix. In addition, a primary and secondary segment reporting structure may be adopted with

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			only limited disclosures made about secondary segments.
		هياكل التقرير غير المناسبة	Reporting Structures Not Appropriate
	لا	24. كما ذكر أعلاه، ففي معظم الحالات تعكس القطاعات التي تعد تقارير المعلومات عنها داخليًا إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا في الجهة لأغراض تقويم الأداء الماضي للجهة واتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل، تلك القطاعات المحددة في وثائق الموازنة، ويتم أيضًا تبنيها لأغراض التقارير الخارجية وفقًا لمتطلبات هذا المعيار. مع ذلك، في بعض الحالات يجوز هيكلية التقرير الداخلي عن الجهة والمقدم للهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا بحيث تجمع وتعرض على أساس يميز الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات المتعلقة بالأنشطة التي تعتمد على الموازنة عن الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات المتعلقة بالأنشطة التجارية، أو يميز الجهات التي تعتمد على الموازنة عن جهات القطاع العام التجارية. من غير المحتمل أن يتوافق عرض المعلومات القطاعية في القوائم المالية على أساس هذه القطاعات فقط مع الأهداف المحددة لهذا المعيار. ذلك لأنه من غير المحتمل أن تقدم	24. As noted above, in most cases the segments for which information is reported internally to the governing body and the most senior manager of the entity, for the purpose of evaluating the entity's past performance and for making decisions about the future allocation of resources, will reflect those identified in budget documentation and will also be adopted for external reporting purposes in accordance with the requirements of this Standard. However, in some cases an entity's internal reporting to the governing body and the senior manager may be structured to aggregate and report on a basis that distinguishes revenues, expenses, assets, and liabilities related to budget- dependent activities from those of trading activities, or which distinguishes budget-dependent entities from commercial public sector entities. Reporting segment information in the financial statements on the basis of only these segments is unlikely to

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هذه القطاعات معلومات ملائمة للمستخدمين، على سبيل المثال، حول أداء الجهة في تحقيق أهدافها التشغيلية الرئيسية. ويتضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 22، الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة متطلبات للحكومة التي تختار الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة كما هو محدد في الأسس الإحصائية للتقرير.	meet the objectives specified for this Standard. This is because these segments are unlikely to provide information that is relevant to users about, for example, the performance of the entity in achieving its major operating objectives. IPSAS 22, <i>Disclosure of Financial Information about the General Government Sector</i> , includes requirements for governments that elect to disclose financial information about the general government sector (GGS) as defined in statistical bases of reporting.
	لا	25. في بعض الحالات، قد لا تعرض المعلومات المالية المفصلة المعروضة على الهيئة الحاكمة أو المسؤول الأول في الإدارة العليا معلومات عن المصروفات والإيرادات والأصول والالتزامات حسب القطاع الخدمي والقطاع الجغرافي أو بالرجوع إلى أنشطة أخرى. قد تعد مثل هذه التقارير بحيث تعكس النفقات فقط حسب طبيعتها (مثل الأجور والإيجار والمؤن والاستحواذ الرأسمالي) على أساس بند مستقل متسق مع اعتمادات الموازنة أو غيرها من نماذج تفويض التمويل أو النفقة المنطبقة على الجهة. قد يحدث هذا حين يكون الغرض من تقديم التقارير المالية إلى الهيئة الحاكمة والإدارة العليا هو	25. In some cases, the disaggregated financial information reported to the governing body and the senior manager may not report expenses, revenues, assets, and liabilities by service segment, geographical segment, or by reference to other activities. Such reports may be constructed to reflect only expenditures by nature (for example, wages, rent, supplies, and capital acquisitions) on a line item basis that is consistent with the budget appropriation or other funding or expenditure authorization model applicable to the entity. This may occur where the purpose of

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
financial reporting to the governing body and senior management is to evidence compliance with spending mandates rather than for purposes of (a) evaluating the past performance of the entity's major activities in achieving their objectives, and (b) making decisions about the future allocation of resources. When internal reporting to the governing body and senior manager is structured to report only compliance information, reporting externally on the same basis as the internal reporting to the governing body and senior manager will not meet the requirement of this Standard.	أن تقدم دليلاً على الالتزام بتفويضات الإنفاق بدلاً من أن يكون الغرض هو (أ) تقويم الأداء الماضي لأنشطة الجهة الرئيسة في تحقيق الأهداف المرجوة منها و(ب) اتخاذ قرارات تتعلق بتخصيص الموارد في المستقبل. حين يكون التقرير الداخلي إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا مهيكلًا لعرض معلومات حول الالتزام فقط، فإن التقرير الخارجي على الأساس نفسه الذي يتم به التقرير الداخلي إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا لن يفي بمتطلبات هذا المعيار.		
26. When an entity's internal reporting structure does not reflect the requirements of this Standard, for external reporting purposes the entity will need to identify segments that satisfy the definition of a segment in paragraph 9 and disclose the information required by paragraphs 51-75.	26. عندما لا يعكس هيكل التقرير الداخلي في الجهة متطلبات هذا المعيار، ستحتاج الجهة لأغراض التقرير الخارجي إلى تحديد القطاعات التي تستوفي تعريف القطاع الذي ورد في الفقرة 9 والإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 51-75.	لا	
Definitions of Segment Revenue, Expense, Assets, Liabilities, and Accounting Policies	تعريفات إيرادات القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته وسياساته المحاسبية		
27. The following additional terms are used in this Standard with the meanings specified:	27. تستخدم المصطلحات الإضافية التالية في هذا المعيار وفق المعاني المحددة قرين كل منها:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
<u>Segment accounting policies</u> are the accounting policies adopted for preparing and presenting the financial statements of the consolidated group or entity as well as those accounting policies that relate specifically to segment reporting. <u>Segment assets</u> are those operating assets that are employed by a segment in its operating activities, and that either are directly attributable to the segment or can be allocated to the segment on a reasonable basis. If a segment's segment revenue includes interest or dividend revenue, its segment assets include the related receivables, loans, investments, or other revenue-producing assets. Segment assets do not include income tax or income tax-equivalent assets that are recognized in accordance with accounting standards dealing with obligations to pay income tax or income tax equivalents. Segment assets include investments accounted for under the equity method only if the net surplus (deficit) from such investments is included in segment revenue.	<u>السياسات المحاسبية للقطاع</u> هي السياسات المحاسبية المتبناة لإعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة الموحدة أو الجهة الموحدة بالإضافة إلى تلك السياسات المحاسبية التي تتعلق على وجه الخصوص بالتقارير القطاعية. <u>أصول القطاع</u> هي تلك الأصول التشغيلية التي يوظفها القطاع في أنشطته التشغيلية، والتي تنسب مباشرة إلى القطاع أو تُخصّص للقطاع وفق أساس معقول. وإذا تضمن إيراد القطاع إيراد فائدة أو أرباح أسهم فإن أصول هذا القطاع تشمل ما يتعلق بها من مستحقات أو قروض أو استثمارات أو غيرها من الأصول المولدة للإيراد. ولا تتضمن أصول القطاع أصول ضريبة الدخل أو أصول معادلات ضريبة الدخل التي تُثبت وفقاً لمعايير المحاسبة التي تتناول واجبات دفع ضريبة الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل. وتتضمن أصول القطاع الاستثمارات التي تكون المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية فقط إذا كان صافي الفائض (العجز) من تلك الاستثمارات يُضمّن في إيراد القطاع. وتُحدّد قيمة أصول القطاع بعد خصم مخصصات التقييم ذات العلاقة التي تُعرض في قائمة المركز		

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المالي للجهة من خلال مقاصتها بشكل مباشر من الأصول ذات العلاقة. مصرف القطاع هو المصروف الناتج عن الأنشطة التشغيلية لقطاع ما وينسب مباشرة لذلك القطاع، والجزء ذو العلاقة من المصروف الذي يمكن تخصيصه وفق أساس معقول للقطاع، بما في ذلك المصروفات المتعلقة بتخصيص السلع والخدمات إلى عملاء خارجيين والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع قطاعات أخرى من نفس الجهة. ولا يشمل مصرف القطاع: أ. الفائدة، بما في ذلك الفائدة المتكبّدة على السلف أو القروض من قطاعات أخرى، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ أو ب. الخسائر من بيع الاستثمارات أو الخسائر من تسوية الديون، ما لم تكن عمليات القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ أو ج. حصة الجهة في صافي عجز أو خسائر الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية؛ أو د. مصروف ضريبة الدخل أو المصروف المعادل لضريبة الدخل، الذي يُثبت وفقاً لمعايير	Segment assets are determined after deducting related allowances that are reported as direct offsets in the entity's statement of financial position. Segment expense is an expense resulting from the operating activities of a segment that is directly attributable to the segment, and the relevant portion of an expense that can be allocated on a reasonable basis to the segment, including expenses relating to the provision of goods and services to external parties and expenses relating to transactions with other segments of the same entity. Segment expense does not include: a. Interest, including interest incurred on advances or loans from other segments, unless the segment's operations are primarily of a financial nature; b. Losses on sales of investments or losses on extinguishment of debt, unless the segment's operations are primarily of a financial nature;

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المحاسبة التي تتناول واجبات دفع ضريبة الدخل أو ما يعادل ضريبة الدخل؛ أو المصروفات الإدارية العامة ومصروفات المركز الرئيس والمصروفات الأخرى التي تنشأ على مستوى الجهة وتتعلق بالجهة بأكملها. مع ذلك، يتم تكبد التكاليف في بعض الأحيان على مستوى الجهة نيابة عن قطاع معين. تعتبر مثل هذه التكاليف مصروفات القطاع إذا كانت تنسب إلى الأنشطة التشغيلية للقطاع وكان من الممكن أن تنسب مباشرة إلى القطاع أو تخصيصها له وفق أساس معقول. وفيما يخص أعمال القطاع التي تكون ذات طبيعة مالية بشكل رئيس، يجوز عرض إيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة على أنها بند واحد بالمبلغ الصافي لأغراض تقديم المعلومات القطاعية وذلك فقط في حال كانت تلك البنود تُعرض على أنها بند واحد بالمبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة. <u>التزامات القطاع</u> هي التزامات تشغيلية تنتج من الأنشطة التشغيلية للقطاع والتي يمكن أن تنسب بشكل مباشر للقطاع أو يمكن تخصيصها للقطاع وفق أساس معقول. إذا تضمنت مصروفات القطاع مصروفات الفائدة	c. An entity's share of net deficit or losses of associates, joint ventures, or other investments accounted for under the equity method; d. Income tax or income tax-equivalent expense that is recognized in accordance with accounting standards dealing with obligations to pay income tax or income tax equivalents; or e. General administrative expenses, head office expenses, and other expenses that arise at the entity level and relate to the entity. However, costs are sometimes incurred at the entity level on behalf of a segment. Such costs are segment expenses if they relate to the segment's operating activities and they can be directly attributed or allocated to the segment on a reasonable basis. For a segment's operations that are primarily of a financial nature, interest revenue and interest expense may be reported as a single net amount for segment reporting purposes only if those

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فإن التزامات القطاع تشمل التزامات الفائدة ذات الصلة. ولا تشمل التزامات القطاع التزامات ضريبة الدخل أو اللاتزامات التي تعادل ضريبة الدخل التي تُثبت وفقاً لمعايير المحاسبة التي تتناول التزامات دفع ضريبة الدخل أو معادلات ضريبة الدخل. إيراد القطاع هو الإيراد المعروض في قائمة الأداء المالي للجهة والذي ينسب مباشرة لقطاع ما، والجزء ذو العلاقة من إيراد الجهة الذي يمكن تخصيصه وفق أساس معقول لقطاع ما، سواء كان هذا الإيراد من اعتمادات مالية، أو المنح، أو التحويلات، أو الغرامات، أو الرسوم، أو عمليات البيع إلى عملاء خارجيين أو من معاملات مع قطاعات أخرى داخل الجهة ذاتها. لا يتضمن إيراد القطاع: أ. إيراد الفائدة أو توزيع الأرباح بما في ذلك الفائدة المكتسبة على السلف أو القروض لقطاعات أخرى، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس؛ و ب. المكاسب من بيع الاستثمارات أو من تسوية الديون، ما لم تكن أعمال القطاع ذات طبيعة مالية بشكل رئيس. يتضمن إيراد القطاع حصة الجهة في صافي فائض (عجز) الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو	items are netted in the consolidated or entity financial statements. <u>Segment liabilities</u> are those operating liabilities that result from the operating activities of a segment, and that either are directly attributable to the segment or can be allocated to the segment on a reasonable basis. If a segment's segment expense includes interest expense, its segment liabilities include the related interest-bearing liabilities. Segment liabilities do not include income tax or income tax equivalent liabilities that are recognized in accordance with accounting standards dealing with obligations to pay income tax or income tax equivalents. <u>Segment revenue</u> is revenue reported in the entity's statement of financial performance that is directly attributable to a segment, and the relevant portion of entity revenue that can be allocated on a reasonable basis to a segment, whether from budget appropriations or similar, grants, transfers, fines, fees, or sales to external customers or from transactions with other

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
segments of the same entity. Segment revenue does not include: a. Interest or dividend revenue, including interest earned on advances or loans to other segments, unless the segment's operations are primarily of a financial nature; or b. Gains on sales of investments or gains on extinguishment of debt, unless the segment's operations are primarily of a financial nature. Segment revenue includes an entity's share of net surplus (deficit) of associates, joint ventures, or other investments accounted for under the equity method, only if those items are included in consolidated or total entity revenue.	الاستثمارات الأخرى التي تكون المحاسبة عنها وفق طريقة حقوق الملكية، فقط إذا كانت تلك البنود مضمنة في الإيرادات الموحدة أو مجموع إيرادات الجهة.		
Attributing Items to Segments	نسب البنود للقطاعات		
28. The definitions of segment revenue, segment expense, segment assets, and segment liabilities include amounts of such items that are directly attributable to a segment, and amounts of such items that can be allocated to a segment on a reasonable basis.	28. تشمل تعريفات إيراد القطاع، ومصروف القطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع مبالغ تلك البنود التي تنسب مباشرة لقطاع ما ومبالغ البنود التي يمكن تخصيصها لقطاع ما على أساس معقول.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	29. تنظر الجهة إلى نظام التقارير المالية الداخلية بها على أنها نقطة بداية لتحديد تلك البنود التي يمكن أن تنسب مباشرة أو تخصص بشكل معقول للقطاعات. أي أنه حين تُبنى القطاعات المستخدمة لأغراض التقارير الداخلية، أو أنها تشكل أساساً للقطاعات المتبناة لأغراض للقوائم المالية ذات الغرض العام، فإنه يفترض أن المبالغ التي حددت للقطاعات لأغراض التقارير المالية الداخلية تنسب مباشرة أو تخصص بشكل معقول للقطاعات لغرض قياس إيرادات تلك القطاعات، ومصروفاتها، وأصولها، والتزاماتها.	29. An entity looks to its internal financial reporting system as the starting point for identifying those items that can be directly attributed, or reasonably allocated, to segments. That is, where segments used for internal reporting purposes are adopted, or form the basis of segments adopted, for general purpose financial statements, there is a presumption that amounts that have been identified with segments for internal financial reporting purposes are directly attributable or reasonably allocable to segments for the purpose of measuring the segment revenue, segment expense, segment assets, and segment liabilities.
	لا	30. في بعض الحالات، قد يخصص إيراد أو مصروف أو أصل أو التزام للقطاعات لأغراض التقارير المالية الداخلية على أساس تفهمه إدارة الجهة، إلا أنه من الممكن اعتباره غير موضوعي أو جزائياً أو من الصعب فهمه بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية. لا يشكل مثل هذا التخصيص أساساً معقولاً بموجب تعريفات إيراد القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته في هذا المعيار. بالعكس قد تختار جهة معينة عدم تخصيص أحد بنود الإيراد أو	30. In some cases, a revenue, expense, asset, or liability may have been allocated to segments for internal financial reporting purposes on a basis that is understood by entity management, but that could be deemed subjective, arbitrary, or difficult to understand by external users of financial statements. Such an allocation would not constitute a reasonable basis under the definitions of segment revenue, segment

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المصروف أو الأصل أو الالتزام لأغراض إعداد التقارير المالية الداخلية على الرغم من وجود أساس معقول لإجراء ذلك، يُخصّص مثل هذا البند بموجب تعريفات إيرادات القطاع، ومصروف القطاع، وأصول القطاع، والالتزامات القطاع في هذا المعيار.	expense, segment assets, and segment liabilities in this Standard. Conversely, an entity may choose not to allocate some item of revenue, expense, asset, or liability for internal financial reporting purposes, even though a reasonable basis for doing so exists. Such an item is allocated pursuant to the definitions of segment revenue, segment expense, segment assets, and segment liabilities in this standard.
	لا	31. يمكن لجهات القطاع العام أن تحدد بشكل عام (أ) تكاليف تقديم مجموعات معينة من السلع والخدمات أو تكاليف تنفيذ أنشطة معينة و(ب) الأصول اللازمة للقيام بتلك الأنشطة. تعد هذه المعلومات ضرورية لأغراض التخطيط والرقابة. مع ذلك، في حالات عديدة تُموّل عمليات الجهات الحكومية وجهات القطاع العام الأخرى من اعتمادات مالية "مجمعة"، أو اعتمادات مالية "على أساس الفئات" والتي تعكس طبيعة الفئات الرئيسة للمصروفات والنفقات. قد لا تكون هذه الاعتمادات المالية "المجمعة" أو الاعتمادات المالية "على أساس الفئات" متعلقة بخطط خدمات أو أنشطة وظيفية أو أقاليم جغرافية محددة. في بعض الحالات، قد لا يكون ممكناً أن ينسب الإيراد مباشرة	31. Public sector entities can generally identify (a) the costs of providing certain groups of goods and services or of undertaking certain activities, and (b) the assets that are necessary to facilitate those activities. This information is needed for planning and control purposes. However, in many cases the operations of government agencies and other public sector entities are funded by "block" appropriations, or appropriations on a "line item" basis reflecting the nature of the major classes of expenses or expenditures. These "block" or "line item" appropriations may not be related to specific service lines, functional activities, or geographical regions. In some cases, it may not

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		إلى قطاع معين أو تخصيصه لقطاع معين على أساس معقول. كما قد يكون من غير الممكن أن تنسب بعض الأصول والمصروفات والالتزامات مباشرة، أو أن تُخصَّص على أساس معقول، إلى قطاعات فردية لأنها تدعم نطاقاً كبيراً من أنشطة تقديم الخدمات في عدد من القطاعات أو لكونها متصلة بشكل مباشر بأنشطة الإدارة العامة ولا يمكن تحديدها على أنها قطاع منفصل. ويتم التقرير عن الإيراد والمصروف والأصول والالتزامات غير المنسوبة أو غير المخصصة على أنها مبلغ غير مخصص عند مطابقة إيصالات القطاع مع مجموع إيرادات الجهة وفقاً لمتطلبات الفقرة 64 من هذا المعيار.	be possible to directly attribute revenue to a segment or to allocate it to a segment on a reasonable basis. Similarly, some assets, expenses, and liabilities may not be able to be directly attributed, or allocated on a reasonable basis, to individual segments, because they support a wide range of service delivery activities across a number of segments or are directly related to general administration activities that are not identified as a separate segment. The unattributed or unallocated revenue, expense, assets, and liabilities would be reported as an unallocated amount in reconciling the segment disclosures to the aggregate entity revenue as required by paragraph 64 of this standard.
	لا	32. قد تشترك الحكومة ووكالاتها في ترتيبات مع جهات من القطاع الخاص لتوفير السلع والخدمات أو لتنفيذ أنشطة أخرى. في بعض الدول تأخذ هذه الترتيبات شكل مشروع مشترك أو استثمار في جهة زميلة يُحاسب عنها بموجب طريقة حقوق الملكية. في مثل هذه الحالة، يشمل إيراد القطاع حصة القطاع من صافي الفائض (العجز) الذي كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية، حيث	32. Governments and their agencies may enter into arrangements with private sector entities for the delivery of goods and services, or to conduct other activities. In some jurisdictions, these arrangements take the form of a joint venture or an investment in an associate that is accounted for by the equity method of accounting. Where this is the case, segment revenue will include the

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يُضمَّن صافي الفائض (العجز) الذي كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية في إيراد الجهة، ويمكن أن ينسب مباشرة أو يخصص بموثوقية للقطاع على أساس معقول.	segment's share of the equity accounted net surplus (deficit), where the equity accounted surplus (deficit) is included in entity revenue, and it can be directly attributed or reliably allocated to the segment on a reasonable basis.
		أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات القطاع	Segment Assets, Liabilities, Revenues and Expense
	لا	33. من أمثلة أصول القطاع الأصول المتداولة المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للقطاع، والعقارات والآلات والمعدات، وأصول حقوق الاستخدام، والأصول غير الملموسة. إذا تضمنت مصروفات القطاع بنداً معيناً للاستهلاك أو الاستنفاد، فإن الأصل ذا العلاقة يدخل أيضاً ضمن أصول القطاع. ولا تتضمن أصول القطاع تلك الأصول المستخدمة للأغراض العامة للجهة أو لأغراض المركز الرئيس، ومثال ذلك: أ. مقر الإدارة المركزية ووحدة تطوير السياسات لوزارة تعليم لا يُضمَّن في القطاعات التي تمثل تقديم الخدمات التعليمية في المراحل الأساسية والإعدادية والثانوية؛ أو ب. مبنى مجلس الوزراء أو غيره من المجالس العامة لا تُضمَّن في القطاعات التي تمثل أنشطة وظيفية رئيسة مثل التعليم والصحة	33. Examples of segment assets include current assets that are used in the operating activities of the segment: property, plant, and equipment; right-of-use assets; and intangible assets. If a particular item of depreciation or amortization is included in segment expense, the related asset is also included in segment assets. Segment assets do not include assets used for general entity or head office purposes. For example: a. The office of the central administration and policy development unit of a department of education is not included in segments reflecting the delivery of primary, secondary and tertiary educational services; or b. The parliamentary or other general assembly building is not included in segments reflecting major functional

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		والدفاع عند التقرير على مستوى الحكومة ككل. وتشمل أصول القطاع الأصول التشغيلية التي يشارك فيها قطاعان أو أكثر إذا كان هناك أساس معقول للتخصيص.	activities such as education, health, and defense when reporting at the whole-of- government level. Segment assets include operating assets shared by two or more segments if a reasonable basis for allocation exists.
	لا	34. قد تشمل القوائم المالية الموحدة للحكومة أو جهة أخرى عمليات كان الاستحواذ عليها من خلال تجميع عمليات في القطاع العام ينشأ عنه شهرة مقتناه (توجد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن الاستحواذ على عملية في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>). في هذه الحالات، ستضمن أصول القطاع الشهرة التي تنسب مباشرة إلى القطاع أو التي يمكن تخصيصها للقطاع على أساس معقول، وتتضمن مصروفات القطاع الهبوط في قيمة الشهرة.	34. The consolidated financial statements of a government or other entity may encompass operations acquired in a public sector combination that gives rise to purchased goodwill (guidance on accounting for the acquisition of an operation is included in IPSAS 40, Public Sector Combinations). In these cases, segment assets will include goodwill that is directly attributable to a segment or that can be allocated to a segment on a reasonable basis, and segment expense includes related impairment of goodwill.
	لا	35. تتضمن الأمثلة على التزامات القطاع الذمم التجارية الدائنة، والذمم الدائنة الأخرى، والالتزامات المستحقة، والمبالغ المحصلة مقدماً من أفراد المجتمع مقابل الحصول على السلع والخدمات المدعومة جزئياً في المستقبل، وضمان المنتجات الناشئة عن أي أنشطة تجارية للجهة، والمطالبات	35. Examples of segment liabilities include trade and other payables, accrued liabilities, advances from members of the community for the provision of partially subsidized goods and services in the future, product warranty provisions arising from any commercial activities of the entity, and other

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الأخرى المتعلقة بتقديم السلع والخدمات. ولا تتضمن التزامات القطاع القروض والالتزامات المتعلقة بأصول حقوق الاستخدام، والالتزامات الأخرى المتكبدة لأغراض التمويل وليس للأغراض التشغيلية. وإذا تضمنت مصروفات القطاع مصروف الفائدة، فإن الالتزام ذا العلاقة بالفائدة يصبح ضمن التزامات القطاع.	claims relating to the provision of goods and services. Segment liabilities do not include borrowings, liabilities related to right-of-use assets, and other liabilities that are incurred for financing rather than operating purposes. If interest expense is included in segment expense, the related interest-bearing liability is included in segment liabilities.
	لا	36. لا تتضمن التزامات القطاعات التي لا تعتبر عملياتها ذات طبيعة مالية بشكل رئيس القروض والالتزامات المماثلة لأن إيرادات القطاع ومصروفاته لا تتضمن إيرادات التمويل ومصروفاته. علاوةً على ذلك، ونظرًا لأنه غالبًا ما يصدر الدين على مستوى المركز الرئيس أو من قبل سلطة اقتراض مركزية على أساس الجهة كلها أو الحكومة بأكملها، فإنه من غير الممكن غالبًا أن ينسب الالتزام الذي يحمل الفائدة للقطاع بشكل مباشر أو أن يُخصَّص للقطاع بشكل معقول. مع ذلك، في حال تحديد الأنشطة التمويلية للجهة كقطاع منفصل، كما قد يحدث على مستوى الحكومة ككل، فإن مصروفات قطاع "التمويل" ستتضمن مصروفات الفائدة، كما تتضمن التزامات القطاع للالتزامات الحاملة للفائدة ذات العلاقة.	36. The liabilities of segments whose operations are not primarily of a financial nature do not include borrowings and similar liabilities, because segment revenues and expenses do not include financing revenues and expenses. Further, because debt is often issued at the head office level or by a central borrowing authority on an entity-wide or government-wide basis, it is often not possible to directly attribute, or reasonably allocate, the interest-bearing liability to the segment. However, if the financing activities of the entity are identified as a separate segment, as may occur at the whole-of-government level, expenses of the "finance" segment will include

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			interest expense, and the related interest-bearing liabilities will be included in segment liabilities.
	لا	37. قد يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 40 تعديل القيم الدفترية للأصول والالتزامات القابلة لتحديد عملية كان الاستحواذ عليها في عملية استحواذ. تشمل قياسات أصول والتزامات القطاع أي تعديلات على القيم الدفترية السابقة لأصول القطاع والتزاماته القابلة للتحديد التابعة لعملية كان الاستحواذ عليها في عملية استحواذ، حتى وإن كانت هذه التعديلات فقط لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة ولم تسجل في القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة أو القوائم المالية المفردة للجهة المسيطر عليها. بالمثل، إذا أُعيد تقييم العقارات والآلات والمعدات بعد الاقتناء وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، فإن قياسات أصول القطاع تعكس عمليات إعادة التقييم هذه.	37. IPSAS 40 may require adjustments to be made to the carrying amounts of the identifiable assets and liabilities of an operation acquired in an acquisition. Measurements of segment assets and liabilities include any adjustments to the prior carrying amounts of the identifiable segment assets and segment liabilities of an operation acquired in an acquisition, even if those adjustments are made only for the purpose of preparing consolidated financial statements and are not recorded in either the controlling entity's separate or the controlled entity's individual financial statements. Similarly, if property, plant, and equipment has been revalued subsequent to acquisition in accordance with the revaluation model in IPSAS 17, <i>Property, Plant, and Equipment</i> , measurements of segment assets reflect those revaluations.
	لا	38. في بعض الدول، قد تسيطر الحكومة أو جهة حكومية على جهة قطاع عام تجارية تخضع لضريبة الدخل أو ما يعادلها. قد يتطلب من هذه المنشآت	38. In some jurisdictions, a government or government entity may control a commercial public sector entity that is subject to income tax

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تطبيق معايير محاسبية مثل معيار المحاسبة الدولي 12، <i>ضرائب الدخل</i> والذي يحدد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل أو ما يعادلها. وقد تتطلب مثل هذه المعايير إثبات أصول والتزامات ضريبة الدخل من أجل مصروفات ضريبة الدخل، أو ما يعادلها، والتي أثبتت في الفترة الحالية وتكون قابلة للاسترداد أو السداد في فترات مستقبلية. هذه الأصول والالتزامات لا تتضمنها أصول القطاع أو التزاماته لأنها ناتجة عن الأنشطة بأكملها والترتيبات الضريبية القائمة فيما يتعلق بالمنشأة. مع ذلك، فإن الأصول التي تمثل إيراداتاً ضريبياً مستحق القبض مسيطراً عليه من قبل سلطة ضريبية سوف تدخل ضمن أصول القطاع الممثل للسلطة إذا كان من الممكن أن ينسب مباشرة لذلك القطاع أو يمكن تخصيصه له بموثوقية¹. 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية. ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	or income tax equivalents. These entities may be required to apply accounting standards such as IAS 12, <i>Income Taxes</i>, which prescribe the accounting treatment of income taxes or income tax equivalents. Such standards may require the recognition of income tax assets and liabilities in respect of income tax expenses, or income tax-equivalent expenses, which are recognized in the current period and are recoverable or repayable in future periods. These assets and liabilities are not included in segment assets or segment liabilities because they arise as a result of all the activities of the entity as a whole and the tax arrangements in place in respect of the entity. However, assets representing taxation revenue receivable that is controlled by a taxing authority will be included in segment assets of the authority if they can be directly attributed to that segment or allocated to it on a reliable¹ basis. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	39. يمكن إيجاد بعض الإرشادات حول تخصيص التكلفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i> الذي يقدم إرشادات حول نسب وتخصيص التكاليف للمخزون، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 11، <i>عقود الإنشاء</i> الذي يقدم إرشادات حول نسب وتخصيص التكاليف للعقود. قد تكون تلك الإرشادات مفيدة في نسب وتخصيص التكاليف للقطاعات.	39. Some guidance for cost allocation can be found in other IPSASs. For example, IPSAS 12, Inventories, provides guidance for attributing and allocating costs to inventories, and IPSAS 11, Construction Contracts, provides guidance for attributing and allocating costs to contracts. That guidance may be useful in attributing and allocating costs to segments.
	لا	40. يقدم معيار المحاسبة للقطاع العام 2، <i>قائمة التدفقات النقدية</i> إرشادات حول ما إذا كان يجب إدخال السحب البنكي على المكشوف على أنه مكون للنقد أم يجب عرضه على أنه قروض.	40. IPSAS 2, <i>Cash Flow Statements</i> provides guidance on whether bank overdrafts should be included as a component of cash or should be reported as borrowings.
	لا	41. تتطلب القوائم المالية للحكومة ككل وبعض الجهات المسيطرة الأخرى، توحيد عدد من الجهات المنفصلة مثل الوزارات، والوكالات، وجهات القطاع العام التجارية. عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تُحذف الأرصدة والمعاملات التي تمت بين الجهات المسيطر عليها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> . مع ذلك، يُحدد إيرادات القطاع ومصروفاته وأصوله والتزاماته قبل أن تُحذف الأرصدة والمعاملات التي تكون بين الجهات التي تتضمنها الجهة الاقتصادية	41. The financial statements for the whole-of-government, and certain other controlling entities, will require the consolidation of a number of separate entities such as departments, agencies, and commercial public sector entities. In preparing these consolidated financial statements, transactions and balances between controlled entities will be eliminated in accordance with IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> . However, segment revenue, segment

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
expense, segment assets, and segment liabilities are determined before balances and transactions between entities within the economic entity are eliminated as part of the consolidation process, except to the extent that such intra-economic entity balances and transactions are between entities within a single segment.	كجزء من عملية التوحيد، فيما عدا هذه الأرصدة والمعاملات التي تكون بين جهات ضمن قطاع واحد.		
42. While the accounting policies used in preparing and presenting the financial statements of the entity as a whole are also the fundamental segment accounting policies, segment accounting policies include, in addition, policies that relate specifically to segment reporting, such as the method of pricing inter-segment transfers, and the basis for allocating revenues and expenses to segments.	42. في حين أن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية للجهة بكاملها هي أيضًا السياسات المحاسبية الرئيسة للقطاع، إلا أن السياسات المحاسبية للقطاع تشمل، بالإضافة إلى ذلك، السياسات التي تتعلق على وجه الخصوص بالتقارير القطاعية مثل طريقة تسعير التحويلات بين القطاعات وأساس تخصيص الإيرادات والمصروفات على القطاعات.	لا	
Segment Accounting Policies	السياسات المحاسبية للقطاع		
43. Segment information shall be prepared in conformity with the accounting policies adopted for preparing and presenting the financial statements of the consolidated group or entity.	43. يجب إعداد معلومات القطاع بحيث تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة لإعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة الموحدة أو الجهة.	لا	
44. There is a presumption that the accounting policies that the governing body and management	44. هناك افتراض بأن السياسات المحاسبية التي اختارت الهيئة الحاكمة وإدارة الجهة استخدامها في إعداد	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القوائم المالية الموحدة أو الشاملة للجهة، هي تلك السياسات التي تعتقد الهيئة الحاكمة والإدارة أنها الأنسب لأغراض التقارير الخارجية. ولأن الغرض من المعلومات القطاعية هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تكوين فهم أفضل وإصدار أحكام مستنيرة بشأن الجهة عامة، فإن هذا المعيار يتطلب استخدام السياسات المحاسبية التي اختارتها الهيئة الحاكمة والإدارة لإعداد القوائم المالية الموحدة أو الشاملة للجهة لإعداد المعلومات القطاعية. مع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه يجب تطبيق السياسات المحاسبية الموحدة أو السياسات المحاسبية للجهة على القطاعات كما لو كانت القطاعات جهات تعد قوائم مالية منفصلة. يجوز تخصيص العمليات الحسابية المستخدمة في تطبيق سياسة محاسبية معينة على مستوى الجهة على القطاعات إذا كان هناك أساس معقول لإجراء ذلك. على سبيل المثال، غالباً ما يتم إجراء حساب مستحقات العاملين للجهة عامة، إلا أنه يجوز تخصيص المبلغ المحتسب للجهة بأكملها على القطاعات على أساس الرواتب والبيانات الديموغرافية للقطاعات.	of an entity have chosen to use in preparing the consolidated or entity-wide financial statements are those that the governing body and management believe are the most appropriate for external reporting purposes. Since the purpose of segment information is to help users of financial statements better understand and make more informed judgments about the entity as a whole, this Standard requires the use, in preparing segment information, of the accounting policies that the governing body and management have chosen for preparation of the consolidated or entity-wide financial statements. That does not mean, however, that the consolidated or entity accounting policies are to be applied to segments as if the segments were separate reporting entities. A detailed calculation done in applying a particular accounting policy at the entity-wide level may be allocated to segments if there is a reasonable basis for doing so. Employee entitlement calculations, for example, are often done for an entity as a whole, but the entity-wide

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			figures may be allocated to segments based on salary and demographic data for the segments.
	لا	45. كما هو مشار إليه في الفقرة 42، فإن السياسات المحاسبية التي تتناول أمور الجهة فقط مثل التسعير بين القطاعات قد تحتاج إلى التطوير. فمعايير المحاسبة للقطاع العام 1 يتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لفهم القوائم المالية. ولتحقيق الاتساق مع هذه المتطلبات، فقد يلزم الإفصاح عن السياسات الخاصة بالقطاعات.	45. As noted in paragraph 42, accounting policies that deal with entity-only issues such as inter-segment pricing may need to be developed. IPSAS 1 requires disclosure of accounting policies necessary to understand the financial statements. Consistent with those requirements, segment-specific policies may need to be disclosed.
	لا	46. يسمح هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات إضافية حول القطاعات بحيث تكون معدة على أساس بخلاف السياسات المحاسبية المعتمدة للقوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة شريطة أن: أ. تكون المعلومات ملائمة لأغراض تقويم الأداء واتخاذ القرارات؛ و ب. يكون وصف أساس القياس لهذه المعلومات الإضافية واضحًا.	46. This Standard permits the disclosure of additional segment information that is prepared on a basis other than the accounting policies adopted for the consolidated or entity financial statements provided that: a. The information is relevant for performance assessment and decision-making purposes; and b. The basis of measurement for this additional information is clearly described.
		الأصول المشتركة	Joint Assets
	لا	47. يجب تخصيص الأصول التي يشترك في استخدامها قطاعان أو أكثر فقط إذا خصصت الإيرادات	47. Assets that are jointly used by two or more segments shall be allocated to segments if, and

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		والمصروفات المتعلقة بها أيضاً على تلك القطاعات.	only if, their related revenues and expenses are also allocated to those segments.
	لا	48. تعتمد الطريقة التي تُخصّص بها بنود الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات للقطاعات على عوامل، مثل: طبيعة هذه البنود والأنشطة التي يقوم بها القطاع، والاستقلال الذاتي النسبي لذلك القطاع. ومن غير الممكن أو المناسب تحديد أساس واحد للتخصيص والذي يجب أن تتبناه جميع الجهات، كما أنه من غير المناسب فرض تخصيص بنود الجهة الخاصة بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات التي تتعلق بشكل مشترك بقطاعين أو أكثر إذا كان الأساس الوحيد لعمل تلك التخصيصات جزافياً أو صعب الفهم. في الوقت نفسه هناك تداخل في تعريفات إيرادات القطاع، ومصروفات القطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع، لذلك يجب أن تكون التخصيصات الناجمة متسقة. تبعاً لذلك تُخصّص الأصول المستخدمة بشكل مشترك للقطاعات، إذا كانت إيراداتها ومصروفاتها ذات العلاقة مخصصة كذلك على تلك القطاعات. فعلى سبيل المثال يُدرج أصل ضمن أصول القطاع، إذا أدرج الاستهلاك أو الاستنفاد الخاص به عند قياس مصروفات القطاع.	48. The way in which asset, liability, revenue, and expense items are allocated to segments depends on such factors as the nature of those items, the activities conducted by the segment, and the relative autonomy of that segment. It is not possible or appropriate to specify a single basis of allocation that should be adopted by all entities. Nor is it appropriate to force allocation of entity asset, liability, revenue, and expense items that relate jointly to two or more segments, if the only basis for making those allocations is arbitrary or difficult to understand. At the same time, the definitions of segment revenue, segment expense, segment assets, and segment liabilities are interrelated, and the resulting allocations should be consistent. Therefore, jointly used assets are allocated to segments if, and only if, their related revenues and expenses are also allocated to those segments. For example, an asset is included in segment assets if, and only if,

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			the related depreciation or amortization is included in measuring segment expense.
		القطاعات المحددة الجديدة	Newly Identified Segments
	لا	49. في حالة تمييز أحد القطاعات للمرة الأولى وفي الفترة الحالية بأنه قطاع منفصل، فإنه يجب إعادة عرض بيانات القطاع للفترة السابقة والتي تعرض لأغراض المقارنة لتعكس بيانات القطاع الجديد الذي تم التقرير عنه على أنه قطاع منفصل، ما لم يكن ذلك الأمر غير عملي.	49. If a segment is identified as a segment for the first time in the current period, prior period segment data that is presented for comparative purposes shall be restated to reflect the newly reported segment as a separate segment, unless it is impracticable to do so.
	لا	50. يمكن التقرير حول قطاعات جديدة في القوائم المالية في ظروف مختلفة. على سبيل المثال، يجوز للجهة تغيير هيكل التقارير الداخلية فيها من هيكل قطاعات خدمية إلى هيكل قطاعات جغرافية، وقد ترى الإدارة أنه من المناسب تبني هذا هيكل القطاعات الجديد هذا لأغراض التقارير الخارجية أيضًا. وقد تباشر الجهة أنشطة مهمة جديدة أو إضافية، أو تزيد النطاق الذي يقدم فيه نشاط كان يُشغل في السابق على أنه خدمة دعم داخلية وذلك بتقديم خدمات إلى أطراف خارجية. في هذه الحالات يمكن التقرير عن القطاعات الجديدة للمرة الأولى في القوائم المالية ذات الأغراض العامة. عند حدوث ذلك، يتطلب هذا المعيار إعادة عرض بيانات المقارنة للفترة السابقة لتعكس هيكل القطاع الحالي حيثما	50. New segments may be reported in financial statements in differing circumstances. For example, an entity may change its internal reporting structure from a service segment structure to a geographical segment structure, and management may consider it appropriate that this segment structure also be adopted for external reporting purposes. An entity may also undertake significant new or additional activities, or increase the extent to which an activity previously operating as an internal support service provides services to external parties. In these cases, new segments may be reported for the first time in the general purpose financial

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يكون هذا الأمر عمليًا.	statements. Where this occurs, this Standard requires that prior period comparative data should be restated to reflect the current segment structure where practicable.
		الإفصاح	Disclosure
	لا	51. يجب تطبيق متطلبات الإفصاح في الفقرات 52-75 على كل قطاع.	51. The disclosure requirements in paragraphs 52-75 shall be applied to each segment.
	لا	52. يجب على كل جهة الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل قطاع. كما يجب التقرير عن كل من إيرادات القطاع من اعتمادات الموازنة أو التخصيص المشابه، وإيرادات القطاع من مصادر خارجية أخرى، وإيراد القطاع من عمليات مع قطاعات أخرى بشكل منفصل.	52. An entity shall disclose segment revenue and segment expense for each segment. Segment revenue from budget appropriation or similar allocation, segment revenue from other external sources, and segment revenue from transactions with other segments shall be separately reported.
	لا	53. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع القيمة الدفترية لأصول كل قطاع.	53. An entity shall disclose the total carrying amount of segment assets for each segment.
	لا	54. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع القيمة الدفترية للالتزامات كل قطاع.	54. An entity shall disclose the total carrying amount of segment liabilities for each segment.
	لا	55. يجب على الجهة الإفصاح عن مجموع التكلفة المتكبدة خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة وذلك بالنسبة لكل قطاع.	55. An entity shall disclose the total cost incurred during the period to acquire segment assets that are expected to be used during more than one period for each segment.
	لا	56. تُشجع الجهة، ولكنها غير مُطلبة، بأن تفصح عن طبيعة وحجم أي بنود لإيرادات القطاع ومصروفات	56. An entity is encouraged, but not required, to disclose the nature and amount of any items of

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
segment revenue and segment expense that are of such size, nature, or incidence that their disclosure is relevant to explain the performance of each segment for the period.	القطاع التي هي من حيث حجمها أو طبيعتها أو تكرار حدوثها بما يجعل الإفصاح عنها ملائماً لتفسير أداء كل قطاع للفترة.		
57. IPSAS 1 requires that when items of revenue or expense are material, their nature and amount of such items are disclosed separately. IPSAS 1 identifies a number of examples of such items, including write-downs of inventories and property, plant, and equipment; provisions for restructurings; disposals of property, plant, and equipment; privatizations and other disposals of long-term investments; discontinued operations; litigation settlements; and reversals of provisions. The encouragement in paragraph 56 is not intended to change the classification of any such items or to change the measurement of such items. The disclosure encouraged by that paragraph, however, does change the level at which the significance of such items is evaluated for disclosure purposes from the entity level to the segment level.	57. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أنه عندما تكون بنود الإيرادات أو المصروفات ذات أهمية نسبية، يُفصح عن طبيعة وحجم هذه البنود بشكل منفصل. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عددًا من الأمثلة لهذه البنود بما في ذلك تخفيض قيمة المخزون والعقارات والآلات والمعدات، ومخصصات إعادة الهيكلة، واستبعاد العقارات والآلات والمعدات، وعمليات الخصخصة واستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل، والعمليات غير المستمرة، وتسويات التقاضي، وعكس قيد المخصصات. ولا تشجع الفقرة 56 على تغيير تصنيف أي بند من البنود أو تغيير القيمة المقاسة بها. مع ذلك، الإفصاح الذي تشجعه تلك الفقرة يغير المستوى الذي تُقيم عنده مدى أهمية هذه البنود لأغراض الإفصاح من مستوى الجهة إلى مستوى القطاع.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	58. لا يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن نتيجة القطاع. مع ذلك، إذا احتُسبت نتيجة القطاع وأُفصح عنها فإنها تعد نتيجة تشغيلية لا تتضمن مصروفات تمويل.	58. This Standard does not require a segment result to be disclosed. However, if a segment result is calculated and disclosed, it is an operating result that does not include finance charges.
	لا	59. تُشجع الجهة، ولكنها غير مُطالبة، بأن تفصح عن التدفقات النقدية للقطاعات بما يتسق مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 2. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 2 أن تعرض الجهة قائمة التدفقات النقدية التي تعرض بشكل مفصل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية. كما يتطلب أيضاً الإفصاح عن معلومات عن تدفقات نقدية معينة. ويمكن أن يكون الإفصاح عن معلومات التدفق النقدي لكل قطاع مفيداً لفهم المركز المالي الكلي للجهة وسيولتها وتدفقاتها النقدية.	59. An entity is encouraged but not required to disclose segment cash flows consistent with the requirements of IPSAS 2. IPSAS 2 requires that an entity present a cash flow statement that separately reports cash flows from operating, investing, and financing activities. It also requires the disclosure of information about certain cash flows. The disclosure of cash flow information about each segment can be useful in understanding the entity's overall financial position, liquidity, and cash flows.
	لا	60. تُشجع الجهة التي لا تفصح عن التدفقات النقدية للقطاعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 2، ولكنها غير مُطالبة، بأن تفصح عما يلي لكل قطاع يمكن التقرير عنه: أ. مصروفات القطاع الخاصة باستهلاك أو استنفاد أصول القطاع؛ و ب. المصروفات غير النقدية المهمة الأخرى؛ و	60. An entity that does not disclose segment cash flows in accordance with IPSAS 2 is encouraged, but not required, to disclose for each reportable segment: a. Segment expense for depreciation and amortization of segment assets; b. Other significant non-cash expenses; and

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ج. الإيرادات غير النقدية المهمة المتضمنة في إيرادات القطاع. ويمكن هذا المستخدمين من تحديد المصادر والاستخدامات الرئيسة للنقد فيما يتعلق بأنشطة القطاع عن الفترة.	c. Significant non-cash revenues that are included in segment revenue. This will enable users to determine the major sources and uses of cash in respect of segment activities for the period.
	لا	61. يجب على الجهة الإفصاح لكل قطاع عن المبلغ المجمع لأنصبة الجهة في صافي فائض (عجز) الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التي كانت المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية، إذا وقعت عمليات جميع هذه الجهات الزميلة تقريباً ضمن ذلك القطاع المنفرد.	61. An entity shall disclose for each segment the aggregate of the entity's share of the net surplus (deficit) of associates, joint ventures, or other investments accounted for under the equity method, if substantially all of those associates' operations are within that single segment.
	لا	62. بينما يُفصَح عن مبلغ مجمع منفرد بموجب متطلبات الفقرة 61، تُقيم كل جهة زميلة، أو مشروع مشترك، أو استثمار آخر كانت المحاسبة عنه بموجب طريقة حقوق الملكية، لتحديد ما إذا كانت جميع عملياته تقريباً تقع ضمن قطاع واحد.	62. While a single aggregate amount is disclosed pursuant to the requirements of paragraph 61, each associate, joint venture, or other equity method investment is assessed individually to determine whether its operations are substantially all within a segment.
	لا	63. إذا أفصَح عن المبلغ المجمع لأنصبة الجهة في صافي فائض (عجز) جهات زميلة أو مشاريع مشتركة أو استثمارات أخرى حوسب عنها بموجب طريقة حقوق الملكية على أساس قطاعي، فإنه يجب أيضاً الإفصاح عن مجموع الاستثمارات في هذه الجهات	63. If an entity's aggregate share of the net surplus (deficit) of associates, joint venture, or other investments accounted for under the equity, method is disclosed by segment, the aggregate

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الزميلة والمشاريع المشتركة حسب القطاع.	investments in those associates and joint ventures shall also be disclosed by segment.
	لا	64. يجب على الجهة عرض مطابقة بين المعلومات التي أفصح عنها للقطاعات والمعلومات المجمعة في القوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية للجهة. وعند عرض المطابقة، يجب مطابقة إيرادات القطاع مع إيرادات الجهة من المصادر الخارجية (بما في ذلك الإفصاح عن مبلغ إيرادات الجهة من المصادر الخارجية التي لم تدخل في إيرادات أي قطاع)، ويجب مطابقة مصروفات القطاع مع مقياس يمكن مقارنته لمصروفات الجهة. ويجب مطابقة أصول القطاع مع أصول الجهة ومطابقة التزامات القطاع مع التزامات الجهة.	64. An entity shall present a reconciliation between the information disclosed for segments and the aggregated information in the consolidated or entity financial statements. In presenting the reconciliation, segment revenue shall be reconciled to entity revenue from external sources (including disclosure of the amount of entity revenue from external sources not included in any segment's revenue); segment expense shall be reconciled to a comparable measure of entity expense; segment assets shall be reconciled to entity assets; and segment liabilities shall be reconciled to entity liabilities.
		معلومات إضافية حول القطاع	Additional Segment Information
	لا	65. كما تبيّن سابقاً، من المتوقع أن تحدد القطاعات بناءً على أساس السلع والخدمات الرئيسة التي تقدمها الجهة، أو البرامج التي تشغلها أو الأنشطة التي تنفذها. ويعود هذا إلى أن المعلومات المتعلقة بهذه القطاعات توفر للمستخدمين معلومات ملائمة حول أداء الجهة في تحقيق أهدافها، وتمكّن الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة. مع	65. As noted previously, it is anticipated that segments will usually be based on the major goods and services the entity provides, the programs it operates, or the activities it undertakes. This is because information about these segments provides users with relevant information about the performance of the entity in

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ذلك، قد يعكس الأساس الجغرافي أو غيره من الأسس في بعض الجهات، بشكل أفضل الأساس الذي تقدم بموجبه الخدمات وتخصص به الموارد في الجهة، ومن ثم تُفضّله الجهة لأغراض إعداد القوائم المالية.	achieving its objectives, and enables the entity to discharge its accountability obligations. However, in some organizations, a geographical or other basis may better reflect the basis on which services are provided and resources allocated within the entity and, therefore, will be adopted for the financial statements.
	لا	66. يتبنى هذا المعيار وجهة النظر التي تنص على أن الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات حول القطاعات الخدمية والقطاعات الجغرافية من المحتمل أن يكون مفيداً للمستخدمين لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات. وعليه، إذا عرضت الجهة معلومات القطاع على أساس: أ. السلع والخدمات الرئيسية التي تقدمها الجهة أو البرامج التي تشغلها أو الأنشطة التي تنفذها أو القطاعات الخدمية الأخرى، تُشجع الجهة على عرض ما يلي لكل قطاع جغرافي يكون التقرير عنه داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا للجهة: (1) مصروفات القطاع؛ و (2) مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع؛ و (3) مجموع النفقات خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من	66. This Standard adopts the view that disclosure of minimum information about both service segments and geographical segments is likely to be useful to users for accountability and decision-making purposes. Therefore, if an entity reports segment information on the basis of: a. The major goods and services the entity provides, the programs it operates, the activities it undertakes, or other service segments, it is also encouraged to report the following for each geographical segment that is reported internally to the governing body and the senior manager of the entity: i. Segment expense; ii. Total carrying amount of segment assets; and

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فترة (العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة)؛ و ب. القطاعات الجغرافية أو أساس آخر غير مشمول في (أ)، وتُشجع الجهة على عرض المعلومات القطاعية التالية، أيضًا لكل قطاع خدمي رئيس يكون التقرير عنه داخليًا إلى الهيئة الحاكمة والمسؤول الأول في الإدارة العليا للجهة: (1) مصروفات القطاع؛ و (2) مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع؛ و (3) مجموع النفقات خلال الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة (العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة).	iii. Total outlay during the period to acquire segment assets that are expected to be used during more than one period (property, plant, equipment, and intangible assets); and b. Geographical segments or another basis not encompassed by (a), the entity is encouraged to also report the following segment information for each major service segment that is reported internally to the governing body and the senior manager of the entity: i. Segment expense; ii. Total carrying amount of segment assets; and iii. Total outlay during the period to acquire segment assets that are expected to be used during more than one period (property, plant, equipment, and intangible assets).
		أمور أخرى يفصح عنها	Other Disclosure Matters
	لا	67. عند قياس وعرض إيرادات القطاع من العمليات مع القطاعات الأخرى، فإنه يجب قياس التحويلات بين	67. In measuring and reporting segment revenue from transactions with other segments, inter-

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القطاعات على الأساس الذي تحدث به. ويجب الإفصاح عن أساس تسعير التحويلات بين القطاعات أو أي تغيير في ذلك في القوائم المالية.	segment transfers shall be measured on the basis that they occur. The basis of pricing inter-segment transfers and any change therein shall be disclosed in the financial statements.
	لا	68. يجب الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبناة للتقارير القطاعية التي لها تأثير ذو أهمية نسبية على المعلومات الخاصة بالقطاع. كما يجب إعادة عرض معلومات القطاع للفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، إلا إذا كان من غير العملي القيام بذلك. ويجب أن يشمل هذا الإفصاح وصفًا لطبيعة التغير، وأسباب التغير، وحقيقة أن المعلومات المقارنة كانت قد أعيد عرضها أو أنه من غير العملي إجراء ذلك، بالإضافة إلى التأثير المالي للتغير إذا كان من الممكن تحديده بشكل معقول. وإذا قامت الجهة بتغيير تحديد قطاعاتها ولم تقم بإعادة عرض معلومات القطاعات للفترة السابقة على الأساس الجديد لأنه من غير العملي القيام بذلك، فإنه يجب على الجهة، لغرض المقارنة، عرض بيانات القطاع حسب كل من الأساسين القديم والجديد لتصنيف القطاعات في السنة التي تم فيها تغير تحديد قطاعاتها.	68. Changes in accounting policies adopted for segment reporting that have a material effect on segment information shall be disclosed, and prior period segment information presented for comparative purposes shall be restated, unless it is impracticable to do so. Such disclosure shall include a description of the nature of the change, the reasons for the change, the fact that comparative information has been restated or that it is impracticable to do so, and the financial effect of the change if it is reasonably determinable. If an entity changes the identification of its segments and it does not restate prior period segment information on the new basis because it is impracticable to do so, then for the purpose of comparison, an entity shall report segment data for both the old and the new bases of segmentation in the year in which it changes the identification of its segments.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	69. يتم تناول التغييرات في السياسات المحاسبية التي تتبناها الجهة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء</i> . ويتطلب هذا المعيار أن تُجرى التغييرات على السياسة المحاسبية فقط (أ) إذا كان مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام أو (ب) إذا كان التغيير سيؤدي إلى الحصول على معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة عن المعاملات والأحداث والأوضاع الأخرى في القوائم المالية الخاصة بالجهة.	69. Changes in accounting policies adopted by the entity are dealt with in IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> . IPSAS 3 requires that changes in accounting policy be made only (a) if required by an IPSAS, or (b) if the change will result in faithfully representative and more relevant information about transactions, other events, and conditions in the financial statements of the entity.
	لا	70. يتم تناول التغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى الجهة التي تؤثر على معلومات القطاع بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3. ما لم يحدد معيار محاسبة للقطاع العام جديد خلاف ذلك، فإن معيار المحاسبة للقطاع العام 3 يتطلب: أ. أن يُطبق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وأن يعاد عرض المعلومات الخاصة بفترة سابقة إلا إذا كان من غير العملي تحديد التأثير المتراكم للتغيير أو تأثير التغيير الخاص بالفترة؛ و ب. إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي لكافة الفترات المعروضة، فإنه يجب تطبيق السياسة	70. Changes in accounting policies applied at the entity level that affect segment information are dealt with in accordance with IPSAS 3. Unless a new IPSAS specifies otherwise, IPSAS 3 requires that: a. A change in accounting policy be applied retrospectively, and that prior period information be restated unless it is impracticable to determine either the cumulative effect or the period-specific effects of the change; b. If retrospective application is not practicable for all periods presented, the new accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المحاسبية الجديدة بأثر رجعي ابتداءً من أقرب تاريخ ممكن؛ و ج. إذا كان من غير العملي تحديد التأثير المتراكم لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة في بداية الفترة الحالية، يجب تطبيق السياسة بأثر مستقبلي من أقرب تاريخ ممكن.	policy shall be applied retrospectively from the earliest practicable date; and c. If it is impracticable to determine the cumulative effect of applying the new accounting policy at the start of the current period, the policy shall be applied prospectively from the earliest date practicable.
	لا	71. تتعلق بعض التغييرات في السياسات المحاسبية بالتقارير القطاعية على وجه الخصوص، وتتضمن الأمثلة على ذلك التغييرات في تحديد القطاعات والتغييرات في أساس تخصيص الإيرادات والمصروفات للقطاعات. وقد يكون لهذه التغييرات أثر مهم على معلومات القطاع المعروضة، إلا أنها لا تغير المعلومات المالية المجمعة المعروضة. ولتمكين المستخدمين من فهم التغييرات وتقويم الاتجاهات يعاد، إذا كان ذلك عملياً، عرض معلومات القطاع للفترة السابقة والتي تُضمّن في القوائم المالية لأغراض المقارنة وذلك لتعكس السياسة المحاسبية الجديدة.	71. Some changes in accounting policies relate specifically to segment reporting. Examples include changes in identification of segments and changes in the basis for allocating revenues and expenses to segments. Such changes can have a significant impact on the segment information reported, but will not change aggregate financial information reported for the entity. To enable users to understand the changes and to assess trends, prior period segment information that is included in the financial statements for comparative purposes is restated, if practicable, to reflect the new accounting policy.
	لا	72. تتطلب الفقرة 67، لأغراض التقارير القطاعية، وجوب قياس التحويلات بين القطاعات على أساس أن	72. Paragraph 67 requires that, for segment reporting purposes, inter-segment transfers

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الجهة معتادة بالفعل على تسعير تلك التحويلات. وإذا قامت الجهة بتغيير الطريقة التي تستخدمها بالفعل لتسعير التحويلات بين القطاعات فإن ذلك لا يعتبر تغييراً في السياسة المحاسبية يستوجب إعادة عرض بيانات القطاع للفترة السابقة بموجب الفقرة 68. مع ذلك، فإن الفقرة 67 تتطلب إفصاحاً عن التغيير.	should be measured on the basis that the entity actually used to price those transfers. If an entity changes the method that it actually uses to price inter-segment transfers, that is not a change in accounting policy for which prior period segment data should be restated pursuant to paragraph 68. However, paragraph 67 requires disclosure of the change.
	لا	73. إذا لم يُفصح في القوائم المالية أو في مكان آخر في التقرير السنوي عن الآتي، يجب على الجهة أن تبين: أ. أنواع السلع والخدمات المضمنة في كل قطاع خدمي تم التقرير عنه؛ و ب. تركيبة كل قطاع جغرافي تم التقرير عنه؛ و ج. إذا لم تبين الجهة أيّاً من الأساسين الخدمي أو الجغرافي لتصنيف القطاعات، عليها أن تبين طبيعة القطاع والأنشطة التي يحتويها.	73. If not otherwise disclosed in the financial statements or elsewhere in the annual report, an entity shall indicate: a. The types of goods and services included in each reported service segment; b. The composition of each reported geographical segment; and c. If neither a service nor geographical basis of segmentation is adopted, the nature of the segment and activities encompassed by it.
		الأهداف التشغيلية للقطاعات	Segment Operating Objectives
	لا	74. ما لم يُفصح عنها في القوائم المالية أو في مكان آخر في التقرير السنوي، تُشجع الجهة على الإفصاح عن الأهداف التشغيلية العامة الموضوعة لكل قطاع عند بداية فترة القوائم المالية، وبيان مدى	74. If not otherwise disclosed in the financial statements or elsewhere in the annual report, the entity is encouraged to disclose the broad operating objectives established for each

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تحقيق تلك الأهداف.	segment at the commencement of the reporting period, and to comment on the extent to which those objectives were achieved.
	لا	75. لتمكين المستخدمين من تقييم أداء الجهة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأداء خدماتها، من الضروري إعلام المستخدمين بهذه الأهداف. يدعم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتركيبة كل قطاع والأهداف المتعلقة بأداء الخدمات لهذه القطاعات ومدى تحقيق تلك الأهداف، هذا التقييم. وتمكن هذه المعلومات الجهة أيضاً من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بشكل أفضل. في العديد من الحالات، تكون هذه المعلومات مشمولة في التقرير السنوي على أنها جزء من تقرير الهيئة الحاكمة أو المسؤول الأول في الإدارة العليا. في مثل هذه الحالات، ليس من الضروري الإفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية.	75. To enable users to assess the performance of an entity in achieving its service delivery objectives, it is necessary to communicate those objectives to users. The disclosure of information about the composition of each segment, the service delivery objectives of those segments, and the extent to which those objectives were achieved will support this assessment. This information will also enable the entity to better discharge its accountability obligations. In many cases, this information will be included in the annual report as part of the report of the governing body or the senior manager. In such cases, disclosure of this information in the financial statements is not necessary.
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	76. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على	76. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2003. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	a period beginning before July 1, 2003, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	76أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76A. Paragraph 77 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	76ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76B. IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 27 and 32. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ	نعم	76ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76C. Paragraph 69 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	76د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76D.Paragraphs 2 and 3 were deleted and paragraphs 16, 24, 38 and 41 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	76هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 18].	76E.Paragraphs 34 and 37 were amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	107.و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرتين 33 و35</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	76F. Paragraphs 33 and 35 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	107ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 37. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	76G. Paragraph 37 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
	لا	77. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على	77. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 18.</i>	تُرفق هذه الإرشادات بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 لكنها لا تشكل جزءاً منه.
Summary of Required Disclosures	ملخص الإفصاحات المطلوبة
[¶xx] refers to paragraph xx in the Standard.	(xx) تشير إلى الفقرة xx في هذا المعيار
<i>Disclosures</i>	<i>الإفصاحات</i>
Total expense by segment [¶52] Total revenue by segment [¶52] Revenue from budget appropriation or similar allocation by segment [¶52] Revenue from external sources (other than appropriation or similar allocation) by segment [¶52] Revenue from transactions with other segments by segment [¶52] Carrying amount of segment assets by segment [¶53] Segment liabilities by segment [¶54] Cost to acquire assets by segment [¶55] Share of net surplus (deficit) of [¶61] and investment in [¶63] equity method associates or joint ventures by segment (if substantially all within a single segment) Reconciliation of revenue, expense, assets and liabilities by segment [¶64]	مجموع المصروفات حسب القطاع (52) مجموع الإيرادات حسب القطاع (52) الإيرادات من اعتمادات الموازنة أو التخصيصات المشابهة وذلك لكل قطاع (52) الإيرادات من مصادر خارجية (فيما عدا الاعتمادات أو التخصيصات المشابهة) وذلك لكل قطاع (52) الإيرادات من معاملات مع قطاعات أخرى وذلك لكل قطاع (52) القيمة الدفترية لأصول القطاع حسب القط وذلك لكل قطاع (53) التزامات القطاع وذلك لكل قطاع (54) تكلفة اقتناء الأصول وذلك لكل قطاع (55) حصة صافي الفائض (العجز) من (61) والاستثمار في (63) الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية وذلك لكل قطاع (إذا كانت جميعها تقع ضمن نفس القطاع الواحد بشكل جوهري) مطابقة الإيرادات والمصروفات والأصول والتزامات وذلك لكل قطاع (64)
<i>Other Disclosures</i>	<i>إفصاحات أخرى</i>
Basis of pricing inter-segment transfers and any changes therein [¶67] Changes in segment accounting policies [¶68] Types of products and services in each service segment [¶73] Composition of each geographical segment [¶73] If neither a service nor geographical basis of segmentation is adopted, the nature of the segments and activities encompassed by each segment [¶73]	أساس تسعير التحويلات بين القطاعات وأي التغيرات فيه (67) التغييرات في السياسات المحاسبية للقطاع (68) أنواع المنتجات والخدمات في كل قطاع خدمي (73) تكوين كل قطاع جغرافي (73) في حال عدم اعتماد أي من الأساسين الخدمي أو الجغرافي لتصنيف القطاعات، طبيعة القطاعات والأنشطة المشمولة لكل قطاع (73)
Qualitative Characteristics of Financial Reporting	الخصائص النوعية للتقارير المالية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
1. [Deleted]	1. [حذفت].
2. [Deleted]	2. [حذفت].
Understandability	قابلية الفهم
3. [Deleted]	3. [حذفت].
4. [Deleted]	4. [حذفت].
Relevance	الملاءمة
5. [Deleted]	5. [حذفت].
Materiality	الأهمية النسبية
6. [Deleted]	6. [حذفت].
7. [Deleted]	7. [حذفت].
Reliability	إمكانية الاعتماد عليها
8. [Deleted]	8. [حذفت].
Faithful Representation	التعبير الموثوق
9. [Deleted]	9. [حذفت].
Substance Over Form	تغليب الجوهر على الشكل
10. [Deleted]	10. [حذفت].
Neutrality	الحيادية
11. [Deleted]	11. [حذفت].
Prudence	الحيطه والحذر
12. [Deleted]	12. [حذفت].
13. [Deleted]	13. [حذفت].
Completeness	الاكتمال
14. [Deleted]	14. [حذفت].
Comparability	القابلية للمقارنة
15. [Deleted]	15. [حذفت].
16. [Deleted]	16. [حذفت].

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
17. [Deleted]	17. [حذفت].
18. [Deleted]	18. [حذفت].
Constraints on Relevant and Reliable Information	القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة
<i>Timeliness</i>	<i>الوقت المناسب</i>
19. If there is an undue delay in the reporting of information, it may lose its relevance. To provide information on a timely basis, it may often be necessary to report before all aspects of a transaction are known, thus impairing reliability. Conversely, if reporting is delayed until all aspects are known, the information may be highly reliable but of little use to users who have had to make decisions in the interim. In achieving a balance between relevance and reliability, the overriding consideration is how best to satisfy the decision-making needs of users.	19. إذا حدث تأخير كبير في عرض المعلومات، فقد تفقد هذه المعلومات ملاءمتها. ولتقديم المعلومات في الوقت المناسب فقد يكون ضروريًا في الغالب العرض قبل أن تكون جميع النواحي المتعلقة بالعملية معروفة، مما يضعف خاصية الموثوقية. في المقابل، إذا تأخر العرض إلى أن تعرف جميع النواحي، قد تكون المعلومات موثوقة بشكل كبير لكنها قليلة النفع بالنسبة للمستخدمين الذين يجب عليهم اتخاذ قرارات مرحلية. ولتحقيق الموازنة بين الملاءمة والموثوقية، سيكون الاعتبار المهيمن هو كيفية تلبية احتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات على أكمل وجه.
<i>Balance between Benefit and Cost</i>	<i>التوازن بين المنفعة والتكلفة</i>
20. The balance between benefit and cost is a pervasive constraint. The benefits derived from information should exceed the cost of providing it. The evaluation of benefits and costs is, however, substantially a matter of judgment. Furthermore, the costs do not always fall on those users who enjoy the benefits. Benefits may also be enjoyed by users other than those for whom the information was prepared. For these reasons, it is difficult to apply a benefit-cost test in any particular case. Nevertheless, standard setters, as well as those responsible for the preparation of financial statements and users of financial statements, should be aware of this constraint.	20. يُعَدُّ التوازن بين المنفعة والتكلفة قيداً من الصعب تجاوزه. إذ لابد من أن تتجاوز المنافع المستمدة من المعلومات تكلفة تقديم هذه المعلومات. مع ذلك، فإن تقويم المنافع والتكاليف هو بشكل جوهري مسألة اجتهادية. إضافة إلى أن التكاليف لا تقع عادة على كاهل أولئك المستخدمين الذين يستفيدون من المنافع. كما يجوز أن يستفيد مستخدمون آخرون بالمنافع غير أولئك الذين أعدت المعلومات من أجلهم. لهذه الأسباب، من الصعب تطبيق اختبار للمقارنة بين المنفعة والتكلفة على أي حالة معينة. على الرغم من ذلك، يجب أن يأخذ واضعو المعايير والمسؤولون عن إعداد القوائم المالية ومستخدمو القوائم المالية هذا القيد في اعتبارهم.
<i>Balance between Qualitative Characteristics</i>	<i>التوازن بين الخصائص النوعية</i>
21. In practice a balancing, or trade-off, between qualitative characteristics is often necessary. Generally the aim is to achieve an appropriate balance among the characteristics in order to meet the objectives of financial statements. The relative importance of the characteristics in different cases is a matter of professional judgment.	21. في الواقع، غالبًا ما يكون التوازن والمبادلة بين الخصائص النوعية أمرًا ضروريًا. ويهدف هذا بشكل عام إلى التوصل إلى توازن مناسب بين الخصائص في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من القوائم المالية. وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة هي مسألة اجتهاد مهني.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

6. مثال توضيحي

Illustrative Example													مثال توضيحي													
This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 18.													تُرفق هذه الأمثلة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 لكنها لا تُشكّل جزءاً منه.													
The schedule and related note presented in this example illustrate the segment disclosures that this Standard would require for an education authority that is predominantly funded by appropriation, but (a) provides some educational services on a commercial basis to the employees of major corporations, and (b) has joined with a commercial venture to establish a private education foundation that operates on a commercial basis. The Authority has significant influence over, but does not control, that foundation. For illustrative purposes, the example presents comparative data for two years. Segment data is required for each year for which a complete set of financial statements is presented.													يوضح الجدول التالي والإيضاح المرفق به في هذا الملحق إفصاحات القطاع التي يتطلبها هذا المعيار لسلطة تعليمية ممولة بالغالب بموجب اعتمادات مالية لكنها (أ) تقدم بعض الخدمات التعليمية على أساس تجاري لموظفي الشركات الكبرى و(ب) شاركت في مشروع تجاري لتأسيس مؤسسة تعليمية خاصة تدار على أساس تجاري. للسلطة تأثير مهم على المؤسسة لكنها لا تسيطر عليها. لأغراض التوضيح، يقدم المثال بيانات مقارنة لسنتين. وتعرض بيانات القطاعات المطلوبة لكل سنة يعرض لها مجموعة كاملة من القوائم المالية.													
Schedule A—Information about Segments (in millions of currency units)													الجدول (أ) معلومات حول القطاعات (كل المبالغ بمليون ريال سعودي)													
		Primary/ Secondary		Tertiary		Special Services		Other Services		Eliminations		Consolidated		مودعة		استبعادات		خدمات أخرى		خدمات خاصة		ثانوي		أساسي/ إعدادي		
SEGMENT REVENUE		20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	إيراد القطاع	
Appropriation		48	40	22	23	10	10	7	7									7	7	10	10	23	22	40	48	الاعتماد
Fees from external sources		5	4	-	-	9	6	-	-									-	-	6	9	-	-	4	5	الرسوم من مصادر خارجية
Inter-segment transfers		10	6	6	7	2	4	2	2																	التحويلات بين القطاعات
Total Segment Revenue		63	50	28	30	21	20	9	9	20	19	101	90					2	2	4	2	7	6	6	10	
SEGMENT EXPENSE																										
Salaries and wages		(39)	(31)	(13)	(13)	(13)	(13)	(2)	(2)																	
Depreciation		(9)	(7)	(5)	(7)	(5)	(3)	(1)	(1)																	
														90	101	19	20	9	9	20	21	30	28	50	63	مجموع إيراد القطاع

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Illustrative Example													مثال توضيحي														
Other expenses	(12)	(11)	(10)	(9)	(5)	(5)	(2)	(2)															مصروف القطاع				
Total Segment Expenses	(60)	(49)	(28)	(29)	(23)	(21)	(5)	(5)	20	19	(96)	(85)															
Unallocated central expenses											(7)	(9)			(2)	(2)	(13)	(13)	(13)	(13)	(31)	(39)	الرواتب والأجور				
Deficit from Operating Activities											(2)	(4)			(1)	(1)	(3)	(5)	(7)	(5)	(7)	(9)	الاستهلاك				
Interest expense											(4)	(3)			(2)	(2)	(5)	(5)	(9)	(10)	(11)	(12)	مصروفات أخرى				
Interest revenue											2	3			(85)	(96)	19	20	(5)	(5)	(21)	(23)	(29)	(28)	(49)	(60)	مجموع مصروفات القطاع
Share of net surpluses of associates							8	7			8	7												المصروفات العامة غير المخصصة			
Surplus for the period															(9)	(7)											
OTHER INFORMATION																											
Segment assets	54	50	34	30	10	10	10	9			99	108			(4)	(2)											
Investment in associates (equity method)							32	26			32	26			(3)	(4)											
Unallocated central assets											35	30			3	2											
Consolidated Total Assets											175	155															
Segment liabilities	25	15	8	11	8	8	1	1			42	35			7	8											

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Illustrative Example													مثال توضيحي													
Unallocated central liabilities											40	55											الجهات الزميلة			
Consolidated Total Liabilities											82	90											فائض الفترة			
Capital expenditure	13	10	9	5	4	0	2	3															معلومات أخرى			
Non-cash expense excluding depreciation	(8)	(2)	(3)	(3)	(2)	(2)	(1)	(1)															أصول القطاع			
Non-cash revenue	-	-	-	-	1	1	-	-															استثمارات في جهات زميلة (بموجب طريقة حقوق الملكية)			
														108	99			9	10	10	10	30	34	50	54	الأصول المركزية غير المخصصة
														26	32			26	32							مجموع الأصول الموحدة
														30	35											
														155	175											

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Illustrative Example	مثال توضيحي												
	35	42			1	1	8	8	11	8	15	25	التزامات القطاع
	55	40											الالتزامات المركزية غير المخصصة
	90	82											مجموع الالتزامات الموحدة
					3	2	0	4	5	9	10	13	الإنفاق الرأسمالي
					(1)	(1)	(2)	(2)	(3)	(3)	(2)	(8)	المصروفات غير النقدية باستثناء الاستهلاك
					-	-	1	1	-	-	-	-	الإيرادات غير النقدية
The Authority is organized and reports to the governing body on the basis of four major functional areas: primary and secondary education; tertiary education; special education services; and other services, each headed by a director. Operations of the special education services segment includes provision of educational services on a commercial basis to the employees of major corporations. In providing these services to external parties, the commercial services unit of the segment uses, on a fee for	هذه السلطة منظمة من قبل وترفع تقاريرها إلىالهيئة الحاكمة على أساس أربعة مجالات وظيفية رئيسية: التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، وخدمات تعليمية خاصة، وخدمات أخرى، كل منها يرأسه مدير. وتشمل عمليات قطاع الخدمات التعليمية الخاصة تقديم خدمات تعليمية على أساس تجاري لموظفي شركات كبرى. وعند تقديم هذه الخدمات لأطراف خارجية فإن وحدة الخدمات التجارية للقطاع تستخدم، على أساس رسم مقابل الخدمة، الخدمات المقدمة من قبل القطاعات الأساسية/ الثانوي والتعليم العالي. وتستبعد هذه التحويلات بين القطاعات عند												

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Illustrative Example	مثال توضيحي
service basis, services provided by the primary/secondary and tertiary segments. These inter-segment transfers are eliminated on consolidation. Information reported about these segments is used by the governing board and senior management as a basis for evaluating the entity's past performance in achieving its objectives and for making decisions about the future allocation of resources. The disclosure of information about these segments is also considered appropriate for external reporting purposes. The majority of the Authority's operations are domestic, except that as part of an aid program it has established facilities in Eastern Europe for the provision of secondary educational services. Total cost of services provided in Eastern Europe is 5 million (4 million in 20X1). Total carrying amount of the educational facilities in Eastern Europe are 3 million (6.5 million in 20X1). There were no outlays on the acquisition of capital assets in Eastern Europe during 20X2 or 20X1. Inter-segment transfers: segment revenue and segment expense include revenue and expense arising from transfers between segments. Such transfers are usually accounted for at cost and are eliminated on consolidation. The amount of these transfers was 20 million (19 million in 19X1). Investments in associates are accounted for using the equity method. The Authority owns 40% of the capital stock of EuroED Ltd, a specialist education foundation providing educational services internationally on a commercial basis under contract to multilateral lending agencies. The investment is accounted for by the equity method. The investment in, and the Authority's share of, Euro ED's net profit are excluded from segment assets and segment revenue. However they are shown separately under the other services segment, which is responsible for the administration of the investment in the associate.	التوحيد. وتستخدم المعلومات المعروضة حول هذه القطاعات من قبل المجلس الحاكم والإدارة العليا على أنها أساس لتقويم الأداء الماضي للجهة في تحقيق أهدافها، ولاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل. وبعد الإفصاح عن المعلومات حول هذه القطاعات مناسباً كذلك لأغراض التقرير الخارجي. وتُعدُّ معظم عمليات هذه السلطة وطنية فيما عدا تلك العمليات التي تعد جزءاً من برنامج مساعدة أنشأ مرافق في أوروبا الشرقية لتقديم الخدمات التعليمية الثانوية. وكان مجموع تكلفة الخدمات المقدمة في أوروبا الشرقية 5 ملايين (4 ملايين في 20×1). وبلغ مجموع القيمة الدفترية للمرافق التعليمية في أوروبا الشرقية 3 ملايين (6,5 ملايين في 20×1). ولم تكن هناك أي نفقات لاقتناء أصول رأسمالية في أوروبا الشرقية خلال 20×2 أو 20×1. التحويلات بين القطاعات: تتضمن إيرادات القطاع ومصروفات القطاع الإيرادات والمصروفات الناشئة عن التحويلات بين القطاعات. وعادة ما تحسب هذه التحويلات بسعر التكلفة ثم تحذف عند التوحيد. وكان مبلغ هذه التحويلات 20 مليوناً (19 مليون في 19×1). وتكون المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية. وتملك السلطة 40% من أسهم رأس مال مؤسسة يورو إيه دي المحدودة، وهي مؤسسة تعليمية متخصصة تقدم خدمات تعليمية دولية على أساس تجاري بموجب عقود مع وكالات إقراض متعددة الأطراف. وتكون المحاسبة عن هذا الاستثمار بموجب طريقة حقوق الملكية. الاستثمار، وحصة السلطة في صافي أرباح يورو إيه دي مستثناة من أصول وإيراد القطاع. مع ذلك، فإنها مبينة بشكل منفصل تحت قطاع الخدمات الأخرى، وهو المسؤول عن إدارة الاستثمار في الجهة الزميلة. ويتضمن تقرير "استعراض العمليات"، الوارد في موضع آخر من هذا التقرير، تقريراً كاملاً عن الأهداف المحددة لكل قطاع ومدى تحقيق تلك الأهداف.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
إصدار 2024م

Illustrative Example	مثال توضيحي
A full report of the objectives established for each segment and the extent to which those objectives have been achieved is included in the Review of Operations, included elsewhere in this report.	